استراتيجية التنمية المستدامة
بين الواقع والطموح في الوطن العربي
(حالة مصر خلال الفترة من عام 1960 وحتى عام 2015)

حجازي عبد الحميد الجزار
أستاذ مساعد في معهد التخطيط القومي.

مقدمة

تأتي استراتيجية التنمية المستدامة بعد ثلاثة أنواع رئيسية معروفة من استراتيجيات التنمية: **أولها**، استراتيجية التوجه إلى الداخل وتعني في المقام الأول ضرورة الاهتمام بحاجات الداخل. وقد قامت على ركيزتين، الحماية الجمركية وتشجيع الاستثمار المحلي ضمن إطار من التوجه إلى الداخل «وفتح دوراً رئيسياً للدولة والاستثمار العام»؛ **وثانياً:** استراتيجية التحرير الاقتصادي ضمن إطار سياسات «توافق واشنطن». **وثالثاً**، الاستراتيجية التنموية والتي عبرت عنها تجارب اليابان والشرق الأقصى (كوريا، تايوان، ولاحقاً الصين). وقد جاءت الأهداف الإنمائية للألفية لتعبّر عن حاجات المجتمع الدولي من حيث القضاء على الفقر المدقع والجوع، وتعميم التعليم الأساسي الشامل، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتقليل وفيات الأطفال وتحسين الصحة الإنجابية، ومكافحة الأمراض المتوطنة مثل الإيدز والملاريا وغير ذلك من الأهداف.

مشكلة الدراسة: على الرغم من استهداف المخطط المصري عدداً من استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلا أن حصاد التنمية ما زال محدوداً جداً ولم يحقق المستهدف منه؛ فنسبة الفقراء طبقاً لخط الفقر الوطني لم تشهد انخفاضاً منذ عام 2005/2004 حتى عام 2013/2012 حيث ارتفعت نسبة الفقراء من 19.6 بالمئة عام 2005/2004 إلى 21,56 بالمئة عام 2009/2008، كما ارتفعت هذه النسبة مع بداية أحداث 25 يناير عام 2011 إلى 25.2 بالمئة ثم إلى 26.3 بالمئة عام 2013/2012. وأن نسبة العجز الكلي في الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي تصل إلى 11.5 بالمئة حالياً. ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي تصل إلى نحو 92.7 بالمئة. كما أن عدد شهور الواردات السلعية التي يغطيها صافي الاحتياطيات الدولية تصل إلى ثلاثة شهور فقط حالياً. وأن معدل التضخم حالياً يصل إلى ما يزيد على 30 بالمئة سنوياً وفي أحسن الحالات ولا ينخفض عن 11.8 بالمئة. وبتحليل معدل البطالة نجد أن معدل البطالة الحالي 12.8 بالمئة. كما أن ترتيب الاقتصاد على مؤشر التنافسية العالمية متأخر جداً؛ إذ بلغ الترتيب الفعلي لمصر 116 من جملة عدد 140 وهو العدد الكلي للدول على المؤشر العام. فهل تكمن المشكلة في الاستراتيجية المختارة أم في أساليب التنفيذ؟ أم في شيء آخر؟

منهج البحث: ومن أجل الإجابة عن الأسئلة السابقة، فقد استخدم البحث المنهج الكمي في تحليل تطور المتغيرات الاقتصادية بالاعتماد على عدد من المؤشرات الاقتصادية الكلية التي توضح الوضع الحالي لهذه الجوانب وبيان التوقعات المستقبلية لها وتأثير هذه التطورات على الجوانب الأخرى في المجتمع. ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي:

- مؤشرات قياس البعد الاقتصادي من خلال تطور الناتج المحلي الإجمالي؛
- تطور الناتج المحلي الإجمالي؛
- تطور ميزان المدفوعات؛
- مجموعة مؤشرات استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي؛
- مؤشر استقرار المستوى العام للأسعار؛
- مؤشرات نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي؛

ـ مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي؛
ـ مجموعة مؤشرات تعظيم القيمة المضافة؛
ـ معدل نمو القيمة المضافة الصناعية؛
ـ نسبة القيمة المضافة الصناعية للناتج المحلي الإجمالي؛
ـ مجموعة مؤشرات القدرة التنافسية والتكيف مع المتغيرات الدولية؛
ـ مؤشر التنافسية العالمي؛
ـ مؤشر ممارسة الأعمال الدولي؛
ـ مؤشر بنية الاقتصاد الكلي.

مكونات الدراسة: قسم الباحث هذه الدراسة إلى الأجزاء التالية:

ـ استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الفكر التنموي؛
ـ تطور استراتيجيات التنمية الاقتصادية في مصر؛
ـ رصد التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية لاستراتيجية التنمية المستدامة؛
ـ رصد أهم عوامل نجاح وفشل استراتيجية التنمية المستدامة في مصر؛
ـ الخلاصة (لأهم النتائج).

أولاً: استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الفكر التنموي

1 ـ تعريف استراتيجية التنمية الاقتصادية

تعرّف استراتيجية التنمية الاقتصادية لدولة ما على أنها «تحديد الأسلوب المناسب لاستغلال موارد الدولة والتغلب على نقاط الضعف، وكيفية التصرف في مواجهة التغيرات التي تطرأ، أي فن استخدام موارد الدولة وإمكاناتها لتحقيق الأهداف العامة للدولة»، أو أنها «الرؤية الشاملة لتحقيق العدالة الاجتماعية والرفاهية الشاملة القادرة على الارتقاء بعملية نشر القيم الحضارية، بمعنى أن يكون هنالك التزام قادر على تقديم افضل الخدمات من خلال تحفيز البشر باتجاه الاستغلال الأمثل للموارد»[1].

كما يعرفها البعض على أنها الخطوط العريضة التي ترسمها السياسة الإنمائية للانتقال بالاقتصاد القومي من حالة الركود إلى حالة النمو الذاتي. أي أنها مجموعة من العناصر والمرتكزات التي توضح معالم الطريق لتحقيق الأهداف العامة أو القطاعية المرغوب فيها، والأسلوب الذي يحدد كيفية السير في هذا الطريق والذي يضمن في إطارها تنفيذ كافة الجهود الإنمائية[2].

(1) استراتيجية تطوير القطاع الخاص في العراق، 2013–2030 (مكتب رئيس الوزراء العراقي 2013)، ص 2 ـ 30.

(2) كربالي بغداد ومداني محمد، «استراتيجيات والسياسات التنمية المستدامة بالجزائر في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية،» مجلة علوم إنسانية (كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر) (2013)، ص 1 ـ 20.

من المنطلق السابق لتعريف الاستراتيجية، برز في الفكر التنموي، ما يعرف بنظرية الدفعة القوية والتي عرضها «روزنشتين ـ رودان» وتهتم في المقام الأول بدور الاستثمار وسياساته وأدواته وأولوياته، وخلاصتها أن الاستثمار مرادف لعملية التنمية. فالفكرة الرئيسية لهذه النظرية هي «أن حداً أدنى من الموارد الاستثمارية يجب تكريسه لعملية التنمية الاقتصادية قبل أن يتسنى للاقتصاد القومي الانطلاق في مرحلة النمو الذاتي»). ويؤسس «روزنشتين ـ رودان» فكرته من أن المناطق المتخلفة تعيش في حالة ركود، حيث السوق المحلية ضيقة ولا تشكل حافزاً على الاستثمار في الصناعات الحديثة التي تتطلب سوقاً واسعة لكونها تستخدم أساليب تكنولوجية حديثة وذات طاقة إنتاجية كبيرة جداً. وأن القطاع الخاص في هذه الدول لا يمكن الاعتماد عليه، ولذلك لا بد لدور بارز للدولة في عملية تخطيط وتنفيذ مشاريع التصنيع التي تحتاجها استراتيجية «الدفعة القوية». والتي تمليها اعتبارات أساسية[3] هي:

ـ عدم قابلية بعض دوال الإنتاج (أو العرض) للتجزئة؛

ـ عدم قابلية الطلب للتجزئة (أو تكامل الطلب)؛

ـ الوفورات الخارجية؛

ـ عدم قابلية عرض الادخار للتجزئة.

2 ـ استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية[4]

من النظرية السابقة، برز في أدبيات التنمية استراتيجيتان متمايزتان إلى حد كبير وهما: استراتيجية النمو المتوازن (Balanced Growth Strategy)، واستراتيجية النمو غير المتوازن (Unbalanced Growth Strategy)

أ ـ استراتيجية النمو المتوازن

ترجع هذه الاستراتيجية إلى الاقتصادي راجنار نيركسه (Ragnar Nurkse)[5] (1907 ـ 1959)، والذي تبنى الأفكار الرئيسية لنظرية الدفعة القوية، وأعطاها صيغة أكثر حداثة في كتابه بعنوان (*Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries (1953)*). فقد ركز نيركسه على دور حجم السوق المحلي في تحفيز أو إعاقة الاستثمار. ويرى أن ضيق حجم السوق في الدول المتخلفة يمثل العقبة الرئيسية المباشرة في طريق الاستثمارات، وأنه قيد التنمية في هذه الدول ويمثل لها أهم الحلقات المفرغة والتي تعرف باسم «حلقات الفقر الخبيثة»، والتي تشير إلى أن الدول النامية تعاني حلقتين مفرغتين على مستوى السوق المحلي: الأولى في جانب الطلب، والأخرى في جانب العرض. ولذلك

(3) محمد عبد العزيز عجمية، **التنمية اقتصادية بين النظرية والتطبيق** (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، 2010)، ص 178.

(4) المصدر نفسه، ص 184 ـ 203.

(5) «Ragnar Nurkse's Balanced Growth Theory,» <https://en.wikipedia.org/wiki/Ragnar_Nurkse%27s_balanced_growth_theory>.

لا بد للتنمية الاقتصادية بالبلاد المتخلفة من أن تعتمد على خلق وتوسيع السوق الداخلية، بعد أن فقدت التجارة الخارجية فاعليتها في النمو، بسبب تراجع الطلب الدولي على صادراتها من المنتجات الأولية، واتجاه معدل التبادل (Terms of Trade) في غير مصلحتها، من هنا لا مناص من توسيع السوق الداخلي للتغلب على الركود والتخلف.

ومن هنا تتحدد آليات هذه الاستراتيجية في ضرورة أن تقوم الدول المتخلفة بتنفيذ برنامج استثماري ضخم في وقت متزامن أو متقارب، على جبهة واسعة من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة، كصناعة الأحذية والملابس، وذلك حتى يتسنى توسيع نطاق السوق من خلال ما تخلقه هذه المشروعات من دخول وطلب في السوق. وبذلك تستكمل الاستراتيجية آلياتها من خلال ما تشكله كل صناعة من الصناعات سوقاً لغيرها، ومن ثم كان «النمو المتوازن» وسيلة أساسية لتوسيع حجم السوق وكسر حلقة الفقر المفرغة مما يخلق حوافز الاستثمار ويسهم في رفع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية. ولا سيَّما أن الاستراتيجية تعمل على توخي التوازن بين الزراعة والصناعة في برامج التنمية الاقتصادية، وأن العلاقة بين قطاعي الزراعة والصناعة تقدم مثالاً واضحاً على ضرورة توافر التوازن في عملية النمو الاقتصادي.

ونظراً إلى الانتقادات التي تعرضت لها استراتيجية النمو المتوازن والتي جاء أبرزها على يد «هانز سنجر» (Hans. W. Singer) وألبرت هيرشمان (Albert Hirshman)، وأهمها: أن إقامة عدد كبير من صناعات الاستهلاك في وقت متزامن، بالإضافة إلى تنمية قطاع الزراعة وتحقيق التوازن مع القطاع الصناعي، وتوفير خدمات رأس المال الاجتماعي، فإن ذلك، يتطلب موارد تمويلية ضخمة لتنفيذ هذه الاستراتيجية ووضعها موضع التنفيذ، الأمر الذي لا يتوافر أصلاً للبلاد المتخلفة عموماً. ومن هنا فقد جاء الاهتمام باستراتيجية النمو غير المتوازن.

ب ـ استراتيجية النمو غير المتوازن[6]

تقوم استراتيجية النمو غير المتوازن أساساً على الاعتقاد بأن العقبة الرئيسة التي تواجه عملية التنمية في البلاد المتخلفة لا تكمن في ضيق نطاق السوق المحلية ـ حسب افتراض استراتيجية النمو المتوازن ـ ولكن في ضعف القدرة على اتخاذ القرارات التنموية وخصوصاً قرارات الاستثمار. ولذلك تنطلق الاستراتيجية من ضرورة تحفيز قرارات الاستثمار في المجتمع من خلال الاعتماد على الاستثمار في القطاعات الرائدة لأنها ستقود عملية تشجيع الاستثمارات في قطاعات أخرى من خلال ما تخلقه من وفورات خارجية (External Economics) لهذه القطاعات، والتي بدورها ستخلق وفورات خارجية لمشاريع أخرى وهكذا. أي أن آليات الاستراتيجية تعتمد على أن النمو غير المتوازن لبعض القطاعات يؤدي إلى الحض على الاستثمار في قطاعات أخرى. وتعتمد هذه الاستراتيجية على النظرية السابقة (الدفعة القوية) وما يسمى بنظرية «أقطاب النمو» لفرانسوا بيرو (F. Perroux)، والتي

(6) «Strategy of Unbalanced Growth,» <https://en.wikipedia.org/wiki/Strategy_of_unbalanced_growth>.

ترى أن النمو ينطلق من مناطق أو نقاط جغرافية معينة تتمتع ببعض المزايا كالموقع الجغرافي أو لاحتوائها على معادن أو نفط أو ما شابه. ولمثل هذه النقاط أو المناطق دور الريادة في تحريك عجلة النمو الاقتصادي، وتكون مراكز جذب للمناطق الجغرافية الأخرى. ويمكن النظر إلى الاستثمار الذي يتم في هذه القطاعات أو المناطق الأخرى على أنه استثمار مدفوع، أو مستدرج، وذلك في محاولة لاستعادة التوازن من جديد.

يتضح لنا مما سبق أن التنمية الاقتصادية ـ طبقاً لهيرشمان «ما هي إلا عملية دينامية تنقل الاقتصاد باستمرار من حالة لا توازن إلى حالة لا توازن أخرى ولكن عند مستوى أعلى من الإنتاج والدخل. وأن كل حالة لا توازن تخلق قوى وحوافز تعمل على تصحيح حالة عدم التوازن السابقة، وخلق حالة توازن لاحقة. ومن ثم تؤكد الاستراتيجية على أنه إذا ما أريد للاقتصاد القومي أن يشق طريقه إلى التنمية باستمرار، فإن مهمة السياسة الإنمائية تتمثل بالإبقاء على الضغوط وعدم التناسب واختلال التوازن، معتمدة في ذلك على قوة الترابطات الأمامية والخلفية للنمو. ومن ثم تتحدد أولوية الاستثمار أو القطاع القائد على أساس ما يحدثه الاستثمار من جملة آثار الدفع إلى الخلف وإلى الأمام بهذا القطاع.

وتتمثل أهم الانتقادات لاستراتيجية النمو غير المتوازن في أنها تهمل دور التخطيط؛ حيث تترك قرارات الاستثمار لرجال الأعمال والمبادرة الفردية، أما دور الدولة فهو التشجيع وتصحيح المسار[7].

ومن العرض السابق لاستراتيجيتي التنمية يتضح لنا أنهما يتفقان على ضرورة «الدفعة القوية» في البلاد المتخلفة من أجل إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولكن كلاهما يختلف عن الآخر في كيفية التنفيذ؛ أي يختلفان في وسائل وأساليب التنفيذ. فعلى حين ترى استراتيجية التنمية المتوازنة ضرورة تخصيص الاستثمارات لجبهة عريضة من الصناعات وخلق التوازن بين قطاعي الزراعة والصناعة، فإن استراتيجية النمو غير المتوازن تؤكد أن «الدفعة القوية» يجب أن تتركز في قطاعات أو صناعات استراتيجية محدودة، يكون لها أثر حاسم في تحفيز استثمارات أخرى بدلاً من تشتيتها على جبهات كثيرة تتفاوت في درجة أهميتها خاصة في ظل ندرة الموارد التمويلية في الدول المتخلفة.

ج ـ استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية[8]

تقوم استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية (Basic Needs) على أن الهدف من عملية التنمية هو النهوض بمستوي معيشة أفراد المجتمع ورفاهيته الاقتصادية ومن ثم الوفاء بالحاجات الأساسية للقاعدة

(7) عجمية، **التنمية اقتصادية بين النظرية والتطبيق**، ص 164 ـ 203.

(8) Paul P. Streeten, «Basic Needs: Premises and Promises,» World Bank Reprint Series: Number Sixty-two (1979), <http://documents.worldbank.org/curated/en/912301468190752919/pdf/REP62000Basic00remises0and-0promises.pdf>, and United Nations University, «The Basic Needs Strategy,» <http://archive.unu.edu/unupress/unupbooks/uu30ce/uu30ce0d.htm>

العريضة من أفراد المجتمع. وبناء على ذلك تشدّد هذه الاستراتيجية على ضرورة صياغة وإعادة صياغة البنيان الإنتاجي بما يحقق الاعتماد على السوق المحلي بدلاً من الاعتماد على الخارج. كما أن هذه الاستراتيجية تهدف إلى النهوض بمستوى قدرات وكفاءات القوة العاملة وذلك من خلال توفير حد أدنى من الغذاء والكساء والعلاج والسكن للطبقات الفقيرة بما يرفع قدراتهم الإنتاجية ويحسّن الإنتاجية الكلية للموارد الاقتصادية.

وعلى الرغم من وجاهة هذه النظرية إلا أنها لم تحدد الأسلوب الأمثل للتنفيذ في ظل محدودية الموارد الاقتصادية في الدول النامية. كما أن الممارسة الفعلية لها تجعل عملية التحول الصناعي في هذه الدول صعبة التحقيق.

د ـ استراتيجية التنمية المستدامة[9]

من الملاحظ على معظم الاستراتيجيات السابقة أن المحور الأساسي لها أو المبدأ الأصلي لها يتجمع حول إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصرف النظر عن حق الأجيال القادمة في العيش بكرامة. بمعنى أخر بدون الاهتمام بالمحافظة على الموارد الاقتصادية القائمة لكي تقوم بدورها في خدمة الأجيال القادمة. ومن هنا كان تكتل العالم ممثلاً في الأمم المتحدة للتوجه إلى هذا النوع الجديد من الاستراتيجيات «استراتيجية التنمية المستدامة» كي يضمن بقاء العالم وتطوره. وقد جاءت هذه الاستراتيجية بثلاثة محاور أساسية لا بد من العمل عليها مجتمعة وهي: المحور الاجتماعي، والمحور الاقتصادي، والمحور البيئي.

وقد تفرعت عن المحاور الثلاثة السابقة عدد من الأهداف تمثلت باثني عشر هدفاً وهي: التعليم، والابتكار والمعرفة والبحث العلمي، والعدالة الاجتماعية، والشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومي، والتنمية الاقتصادية، والتنمية العمرانية، والطاقة، والثقافة، والبيئة، والسياسة الداخلية، والأمن القومي، السياسة الخارجية، الصحة، وأيضاً كفالة الاستدامة البيئية. ويتم كل هذا من خلال تطوير الشراكة العالمية للتنمية كأحد العوامل الهامة لتحقيق الأهداف سالفة الذكر.

ومن أهم عيوب هذه الاستراتيجية ـ على الرغم من منطقها الجيد ـ إلا أنها **أولاً** صعبة التنفيذ لعدم توافر القوة المادية اللازمة لإرغام دول العالم على التنفيذ. **وثانياً** عدم توافر الموارد المالية لدى الدول النامية لعملية وضع أولويات الاستراتيجية موضع التنفيذ في ظل محدودية الموارد الاقتصادية «المتاحة»؛ حيث يبدو أن هذه النظرية لم تركز جل اهتمامها على عملية التنمية الاقتصادية وتحريك الموارد والإسراع بعجلة التنمية بقدر اهتمامها بالجوانب الاجتماعية والبيئية وهو ما يناسب الدول المتقدمة والتي انتهت غالباً من عملية التنمية الاقتصادية.

(9) United Nations, <http://www.un.org/sustainabledevelopment/sustainable-development-goals/>.

ثانياً: تطور استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر

1 ـ استراتيجيات ما قبل التنمية المستدامة

يمكن القول إن مصر قد تبنت ثلاثة أنواع من استراتيجيات التنمية الاقتصادية في الفترة منذ قيام ثورة يوليو وحتى الوقت الحاضر. ويمكن التأكيد أن استراتيجية التنمية الأولى قد جاءت مشبعة بمبادئ استراتيجية التنمية المتوازنة ممزوجة مع مبادئ وسياسات استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية، حيث الاهتمام بالتصنيع وتلبية الحاجات الأساسية وتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بالاعتماد على التخطيط الاقتصادي. وقد كانت الخطة الخمسية الأولى من أنجح الخطط القومية التي تبنتها مصر خلال الفترة (1961/1960 ـ 1966/1965)، حيث ساهمت في تحقيق معدلات نمو مرتفعة بلغت 6.4 بالمئة في المتوسط سنوياً[10].

وانتقلت مصر إلى مرحلة جديدة من أداء الاقتصاد الوطني بعد حرب أكتوبر عام 1973، غلب عليها طابع الليبرالية الاقتصادية والتحول إلى اقتصاد السوق، وتشابهت إلى حد كبير مع سياسات ومبادئ استراتيجية النمو غير المتوازن من حيث انسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية والإبقاء على الضغوط الاقتصادية وعدم التناسب واختلال التوازن، واعتمدت في ذلك على قوة الترابطات الامامية والخلفية للنمو. ومن ثم تحددت أولويات الاستثمار أو القطاع القائد على أساس ما يحدثه الاستثمار من جملة آثار الدفع إلى الخلف وإلى الأمام بهذا القطاع. كما أهملت هذه الفترة دور التخطيط وتركت قرارات الاستثمار لرجال الأعمال والمبادرات الفردية، وشجعت الدولة القطاع الخاص ودعمته بأساليب عديدة وانحصر دور الدولة في التشجيع وتصحيح المسار وقد تم تسميتها مرحلة «الانفتاح الاقتصادي».

وعلى الرغم من النجاح الذي تحقق في هذه الفترة من تخفيف الضغط المالي على الدولة نتيجة إعادة فتح قناة السويس أمام الملاحة الدولية، وزيادة نشاط حركة السياحة إلى مصر وانتعاش اقتصادات البلدان العربية النفطية واستيعابها لأعداد هائلة من قوة العمل المصرية حيث انعكس على ارتفاع معدلات النمو السنوي التي بلغت 9 بالمئة في المتوسط سنوياً. إلا أن الوضع الاقتصادي قد تغير مع منتصف الثمانينيات[11]، نتيجة لتغير الظروف الدولية من ناحية من أمثلة انهيار أسعار النفط، ونتيجة لعدم تناسب الاستراتيجية التي اتبعتها الدولة لظروف وطبيعة الاقتصاد المصري في ذلك الوقت. ونتيجة لكلا العاملين السابقين فقد ارتفعت المديونية الخارجية لمصر من 3 مليارات دولار عام 1970 إلى 18 مليار دولار عام 1980، بل واستمرت في الزيادة حتى وصلت 48 مليار دولار عام 1990، وانخفض معدل النمو السنوي إلى 2 بالمئة سنوياً. وقد ارتفع متوسط معدل التضخم إلى 18 بالمئة سنوياً، وعجز الموازنة العامة للدولة إلى 20 بالمئة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد استمر هذا الوضع البائس حتى اندلاع حرب

(10) محمود عبد الحي، «التنمية في مصر بين الماضي والحاضر،» **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط**، العدد 1 (حزيران/يونيو 2013)، ص 47.

(11) Amin Galal, «Adjustment and Development: The Case of Egypt,» paper presented at: *Adjustment Policies and Development Strategies in the Arab World*, edited by Said El-Naggar (Washington, DC: IMF, 1987), pp. 92-95.

الخليج الثانية عام 1990. وفي هذه الفترة، حصلت مصر على مساعدات مالية من بلدان الخليج العربي تقدر بنحو 3.5 مليار دولار وقامت الدول النفطية الأخرى بإسقاط ما لها من ديون على مصر بالإضافة إلى إسقاط الديون العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية[12]. كما وافقت دول نادي باريس على إسقاط نصف ما على مصر من ديون شريطة أن تلتزم مصر بتنفيذ اتفاقيات الإصلاح الاقتصادي مع كل من صندوق النقد والبنك الدوليين. وتتضمن هذه الاتفاقيات ثلاثة برامج رئيسية: برنامج التثبيت الاقتصادي، برنامج التكيف الهيكلي، وبرنامج البعد الاجتماعي[13]. وعلى الرغم من جودة الآمال والأهداف التي رسمت لهذه البرامج إلا أن السياسات التي تضمنتها لم تناسب طبيعة المرحلة التي كان يمر بها الاقتصاد الوطني. ونتيجة لذلك فقد انعكس تنفيذ هذه البرامج بالسالب على أداء الاقتصاد والمجتمع[14].

2 ـ استراتيجية التنمية المستدامة

اعتمدت استراتيجية التنمية المستدامة ـ في الاقتصاد الوطني ـ على «رؤية[15] القيادة السياسية لمصر عام 2030، حيث يتوقع أن يتحول الاقتصاد المصري إلى اقتصاد تنافسي متنوع يقوم على المعرفة والابتكار والتوظيف الأمثل لمفردات وعناصر المكان وقدرات وعبقرية الإنسان. إن اقتصاداً يقوم على هذه الرؤية الجديدة وبمكونات وعناصر الإنتاج السعرية وغير السعرية سيصل حتماً إلى الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال تلاقي قوى العرض والطلب في المجتمع في إطار من الانفتاح والتنافسية والتنوع، وتعظيم القيمة المضافة في كل القطاعات الاقتصادية وعلى وجه الخصوص في قطاعات الخدمات والصناعة التحويلية والقطاع الزراعي مما ينعكس على محتوى الإنتاج المحلي بانخفاض المكون الأجنبي وزيادة المكونات الوطنية في المرحلة الأولى وارتفاع قيمة الصادرات من السلع الصناعية والزراعية في المرحلة الثانية وكذلك صادرات الخدمات في المراحل التالية.

ويستمر الاقتصاد الوطني في الرقي والتقدم بإتمام الإصلاحات الاقتصادية وتحديث القطاعات الإنتاجية والبيئية التشريعية وبيئة ممارسة الأعمال وتوفير مصادر النمو وتأكيد القوة التنافسية والصعود في مدارج الترتيب الدولي للاقتصادات الناشئة على مقاييس التنافسية الدولية.

(12) عجمية، **التنمية اقتصادية بين النظرية والتطبيق**، ص 465.

(13) منير الحمش، «مأزق التنمية في بلدان العالم الثالث في ظل آليات العولمة الاقتصادية،» ورقة قدمت إلى: علم الاقتصاد والتنمية العربية: أعمال المؤتمر العلمي السابع، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، 28 ـ 30 أيار/مايو 2005، ص 57.

(14) انظر: **نحو إطار متكامل لقياس ودراسة أثر أهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015 على أوضاع التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة 2016 ـ 2030**، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية؛ العدد 268 (القاهرة: معهد التخطيط القومي، 2016).

(15) «أنه بحلول عام 2030 يكون الاقتصاد المصري اقتصاد سوق منضبطاً يتميز باستقرار أوضاع الاقتصاد الكلي وقادراً على تحقيق نمو احتوائي مستدام. ويتميز هذا الاقتصاد بالتنافسية والتنوع ويعتمد على المعرفة ويكون له دور في الاقتصاد العالمي وتحقيق فرص عمل لائقة ومنتجة. ويصل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط. ومن هذه الرؤية تم اشتقاق مجموعة من الأهداف. وقد قام المخططون بوضع هذه الأهداف في خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية قصيرة الأجل، متوسطة الأجل، وأخيراً طويلة الأجل.

وتنعكس هذه التطورات الإيجابية على مكونات وقطاعات المجتمع حيث تنخفض معدلات البطالة وترتفع معدلات التوظف والإنتاجية، ويزيد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تدريجياً حتى يصل إلى مصافّ الدول ذات الدخل المتوسط.

ثالثاً: رصد التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية لاستراتيجية التنمية المستدامة

في ظل الإطار الفكري السابق، يهدف البحث إلى تبيان التطور ـ الإيجابي أو السلبي ـ على الجوانب والمتغيرات الاقتصادية حتى يمكن لصانع القرار اتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات تمكنه من الوصول إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية المبتغاة.

1 ـ مؤشرات قياس أداء البعد الاقتصادي من خلال الناتج المحلي الإجمالي

لقد جاء في الاستراتيجية أنه بحلول عام 2030 يكون الاقتصاد المصري اقتصاد سوق منضبطاً يتميز باستقرار أوضاع الاقتصاد الكلي وقادراً على تحقيق نمو احتوائي مستدام.ويتميز هذا الاقتصاد بالتنافسية والتنوع ويعتمد على المعرفة ويكون له دوراً في الاقتصاد العالمي وتحقيق فرص عمل لائقة ومنتجة، ويصل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط. لقد تضمنت وثيقة خطة التنمية المستدامة 2030 كثيراً من المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس أداء البعد الاقتصادي حتى 2030، وذلك كما يوضحه الجدول الرقم (1).

أ ـ تطور الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لوثيقة الاستراتيجية

حيث يلاحظ من الجدول أن معدل النمو الحقيقي المتوقع عام 2020 يبلغ نحو 10 بالمئة ليصل عام 2030 إلى 12 بالمئة، أيضاً نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يبلغ حالياً نحو 3436.3 دولار ليستهدف أن يصل عام 2020 نحو 4000 دولار ومن المستهدف أن يصل عام 2030 نحو 10000 دولار.

وبتحليل المؤشرين السابقين نجد أن معدل النمو الحقيقي مطلوب زيادته بنسبة بلغت نحو 138 بالمئة حتى 2020 وزيادته بنسبة 20 بالمئة حتى عام 2030 مما يشير إلى عدم منطقية الزيادة في المرحلة الأولى مقارنة بالمرحلة الثانية في حين أن مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال المرحلة الأولى وحتى 2020 يستهدف زيادته بنسبة 16.4 بالمئة لتصل الزيادة إلى نحو 150 بالمئة في المرحلة الثانية وحتى 2030. وهذا يشير إلى عدم منطقية هذه القياسات بالرغم من أهمية المؤشر.

الجدول الرقم (1)

مؤشرات قياس أداء البعد الاقتصادي حتى 2030

المؤشر	الوضع الحالي	هدف 2020	هدف 2030
معدل النمو الحقيقي (نسبة مئوية)	4.2	10	12
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)	3436.3	4000	10000
حصة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من إجمالي الناتج العالمي الحقيقي (نسبة مئوية)	0.21	0.4	1
نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	92.7	85.7	75
نسبة العجز الكلى إلى الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	11.5	7.5	2.28
عدد شهور الواردات السلعية التي يغطيها صافي الاحتياطيات الدولية	3.2	6	10
معدل التضخم (نسبة مئوية)	11.8	8	5 ـ 3
معدل البطالة (نسبة مئوية)	12.8	10	5
مؤشر التنافسية العالمي (ترتيب)	116	90	30

المصدر: وزارة التخطيط، **وثيقة استراتيجية التنمية المستدامة، 2030**.

أيضاً بتحليل مؤشر حصة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الناتج المحلي العالمي، يلاحظ أيضاً أن القياس غير منطقي حيث يستهدف أن ترتفع من 0.21 بالمئة لتصل عام 2020 نحو 0.40 بالمئة بزيادة بلغت 90.5 بالمئة لتصل عام 2030 نحو 1 بالمئة بزيادة بلغت نحو 150 بالمئة ولكن مع حشد الأموال وزيادة معدلات الاستثمار قد يمكن الوصول إلى هذه المؤشرات. أيضاً يلاحظ من خلال تحليل المؤشرات التي تم استعراضها في الجدول الرقم (1) أن الوثيقة تستهدف تحقيق الآتي:

ـ أن تنخفض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من نحو 92.7 بالمئة حالياً لتصل عام 2020 إلى نحو 85.7 بالمئة ثم تستمر في الانخفاض لتصل عام 2030 نحو 75 بالمئة، أي بانخفاض بلغ نحو 8 بالمئة حتى 2020 ليصل هذا الانخفاض نحو 19 بالمئة بحلول 2030 وبمعدل متوسط بلغ نحو 1.8 بالمئة سنويا.

ـ أن تنخفض نسبة العجز الكلي في الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 11.5 بالمئة حالياً لتصل عام 2020 إلى نحو 7.5 بالمئة وتستمر في الانخفاض لتصل عام 2030 نحو 2.28 بالمئة بنسبة انخفاض بلغت نحو 69.6 بالمئة. وهو ما يشير إلى تحسن عجز الميزانية نتيجة زيادة الموارد ومساهمة القطاع الخاص في برامج التنمية وأيضاً زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

ـ أيضاً تم اقتراح مؤشر عدد شهور الواردات السلعية التي يغطيها صافي الاحتياطيات الدولية لترتفع من ثلاثة أشهر حالياً لتصل إلى 6 أشهر بحلول عام 2020 أي بزيادة 100 بالمئة وتستمر في الارتفاع لتصل عام 2030 نحو 10 شهور بزيادة بلغت نحو 66.7 بالمئة مقارنة بعام 2020.

وهذا يعني تضاعف صافي الاحتياطات الدولية من الدولار؛ أي أربعة أضعاف في حالة ثبات قيمة الواردات. وهذه تعتبر توقعات متفائلة جداً في الظروف الاقتصادية الحالية مع الزيادة المضطردة في عدد السكان.

ـ أيضاً توقعت الوثيقة أن ينخفض معدل التضخم من 11.8 بالمئة ليصل بحلول 2020 نحو 8 بالمئة ويستمر في الانخفاض ليصل عام 2030 (3 ـ 5 بالمئة). وهذا أيضاً مع موجات التضخم التى يعانيها الاقتصاد القومي الآن صعب تحقيقها لأنها مع انتهاج السياسات الاقتصادية الحالية زاد التضخم ليتعدى 16 بالمئة فكيف ينخفض ليصل إلى 8 بالمئة عام 2020؛ وهذا يعني أن السياسات الاقتصادية تسير في اتجاه مخالف للتخطيط.

ـ بتحليل معدل البطالة المستهدف نجد أن المعدل الحالي للبطالة يبلغ نحو 12.8 بالمئة ويتوقع أن ينخفض إلى 10 بالمئة عام 2020 وبحلول عام 2030 يصل على 5 بالمئة. وهذا يعني خلق فرص عمالة جديدة في جميع المجالات تستوعب الزيادة السكانية والزيادة في عدد العاملين سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص.

ـ أيضاً ترتيب التنافسية العالمية نجد أن الوثيقة تستهدف ارتفاع ترتيب مصر من 116 إلى 90 بحلول عام 2020 ثم إلى 30 بحلول عام 2030، مما يجعل المخطط يتوقع أن تتحسن الصادرات المصرية بنسبة تصل إلى 25 بالمئة خلال الأربع سنوات القادمة بحلول 2020 ثم إلى نسبة 50 بالمئة خلال العشر سنوات التالية أي بحلول 2030. وهذا يعني زيادة الطلب على الصادرات المصرية في السوق الدولية وتحسن جودتها وقدرتها التنافسية.

من خلال تحليل الجدول الرقم (1) يلاحظ الآتي:

ـ توقع تحسن في الموارد الاقتصادية في الاقتصاد المصري بنسبة تصل إلى أكثر من 50 بالمئة.

ـ توقع زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تصل إلى 45 بالمئة.

ـ انخفاض قيمة الواردات المصرية وزيادة اعتماد الاقتصاد على الإنتاج المحلي.

ـ تحسن قيمة وكمية الصادرات المصرية بنسبة تصل إلى أكثر من 50 بالمئة سواء في الكمية أو القدرة التنافسية.

ـ تحسن قوى الإنتاج المحلي وزيادة فرص العمل والتشغيل مما يساعد على تحسن معدل البطالة وزيادة القدرة على استيعاب العمالة من سوق العمل المصري.

ولهذا فإن تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي سوف يلقي الضوء على مدى قدرة الاقتصاد المصري في تحقيق الأهداف المرجوة والمتوقعة خاصة مع سياسة الإصلاح الاقتصادي التي تنتهجها الدولة حالياً.

ب ـ تطور الناتج المحلي الإجمالي موزع قطاعياً خلال الفترة من 2004 حتى 2015

يشير الجدول الرقم (1) إلى تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2015/2004 بالأسعار الجارية وبتكلفة عوامل الإنتاج حيث يتضح الآتي:

ـ ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 506.5 مليار جنيه عام 2005/2004 ليصل عام 2015/2014 نحو 2459 مليار جنيه بزيادة بلغت نحو 385.5 بالمئة ومعدل زيادة بلغ نحو 35 بالمئة سنوياً.

هذا ولقد بلغت أعلى مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعات التحويلية نحو 18 بالمئة عام 2005/04 لتصل عام 2015/2014 نحو 17 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

أيضاً لوحظ أن الصناعات الاستخراجية تبلغ 64 مليار جنيه عام 2005/2004 تساهم بنحو 13 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت لتصل عام 2015/2014 نحو 314 مليار جنيه بزيادة بلغت نحو 390 بالمئة تمثل نحو 12.8 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

ـ في حين بلغت مساهمة الصناعات التحويلية نحو 90 مليار جنيه عام 2005/2004 تمثل نحو 18 بالمئة ارتفعت هذه المساهمة لتصل في نهاية الفترة نحو 408 مليارات جنيه تمثل نحو 17 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي بالرغم من زيادة قيمتها بنحو 353 بالمئة، إلا أن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي انخفضت.

ـ بلغت مساهمة قطاع التشييد والبناء في الناتج المحلي في بداية الفترة نحو 20 مليار جنيه يمثل نحو 3.95 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وقد ارتفع ليصل في نهاية الفترة محل الدراسة إلى 118 مليار جنيه يمثل نحو 4.8 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

من خلال تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة القطاعات المختلفة يلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي ارتفع من 506.5 مليار جنيه عام 2005/2004 ليصل عام 2015/2014 إلى نحو 2459 مليار جنيه بزيادة بلغت نحو 385.5 بالمئة في حين أن نسبة مساهمة القطاعات المختلفة تفاوتت من حيث الأهمية النسبية.

احتلت الصناعات التحويلية في بداية الفترة محل الدراسة المركز الأول من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي حيث كانت تمثل 17.8 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي ثم جاء قطاع الزراعة ليحتل المركز الثاني من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت مساهمته نحو 14.9 بالمئة، جاءت الصناعات الاستخراجية في المركز الثالث من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي المحلي لتسهم بنحو 12.6 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لعام 2005/2004، جاء قطاع التجارة الداخلية ليسهم في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 11.1 بالمئة. وأسهمت إيرادات الحكومة العامة بنحو 10.2 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وجاء قطاع الوساطة المالية والأنشطة المساعدة ليسهم بنحو 5.23 بالمئة ثم الأنشطة العقارية وباقي الأنشطة الأخرى.

الجدول الرقم (2)

الناتج المحلي الإجمالي (عام/خاص) بالمليون جنيه موزعاً على القطاعات الاقتصادية بتكلفة العوامل والأسعار الجارية

القطاعات الاقتصادية	العام										
	2005/2004	2006/2005	2007/2006	2008/2007	2009/2008	2010/2009	2011/2010	2012/2011	2013/2012	2014/2013	2015/2014
الزراعة والغابات والصيد	75291.2	81766.2	99953.1	113103.8	135464.6	160969.6	190159.3	188785	209748	241493.2	274959.5
الاستخراجات:	64025.9	89833.9	103656.4	133673.7	147966.3	165747.0	195136	278234	309074.2	350659.5	313738.8
(أ) البترول الخام	35623	40586	44059	56722.0	61759.0	68538.0	81566	110619	124748	146953	137511.4
(ب) الغاز	27555	48311	56590	73495.0	82206.0	92538.0	108206	145040	159339	175371	144227.4
(ج) استخراجات أخرى	847.9	936.9	3007.4	3456.7	4001.3	4671.0	5364	22575	24987.2	28335.5	32000
الصناعات التحويلية:	89980.9	98693.4	114475.2	139002.8	164523.3	194290.0	216184	270723.2	308982.3	357295.7	407868.9
(أ) تكرير البترول	4965	5601	6055	7922.0	10257.0	12516.0	14829	69961.4	82792.2	95446.3	102274.4
(ب) تحويلية أخرى	85015.9	93092.4	108420.2	131080.8	154266.3	181774.0	201355	200761.8	22619.1	261849.4	305594.5
الكهرباء	7837.5	8879.9	9880.1	11507.0	13043.0	14897.0	16832	27109.2	30172.6	33974.2	39215.7
المياه	1940.6	2157.6	2390	2659.2	2977.4	33990.0	3775	10328.8	11353	12601.8	14247.2
الصرف الصحي	.....	.....	.....	660.7	743.0	843.0	937				
تشييد وبناء	20106	23763	30175.3	36780.0	44026.0	52609.0	60070	70946.5	82475	95132.9	118035
النقل والتخزين	21578.9	24518.5	29699	34789.8	40962.3	47400.0	53351	69629	78357.7	91130	105472.9
الاتصالات	10182	11974	23062.4	27150.7	31185.1	34818.0	37301	24014.2	26508.6	30054.1	33652.3
المعلومات	.....	.....	.....	1747.3	2129.4	2427.0	2718	5135.7	5633.9	6415.6	7298

يتبع

تابع

قناة السويس	20154.4	23399.3	24123.6	28728.6	26825.8	25802.6	29311	31203	32396	37236.3	41293.4
تجارة الجملة والتجزئة	56365.7	63582.7	73563	93382.0	113397.6	133774.0	150658	213292.5	237390	273390.6	317466.6
الوساطة المالية والأنشطة المساعدة	26427.8	28798.3	27530.9	31756.1	36124.6	41174.0	44834	64320.7	71614.9	82157.4	94511.3
التأمين	894.3	974.7	2426.5	2876.0	3245.6	3855.0	4283	12302.4	13981.4	16054.9	18774.1
التأمينات الاجتماعية	10560.9	11522	24278.4	28499.0	32443.2	37666.0	43344.0				
المطاعم والفنادق	16712.8	18797.9	25862.9	32423.6	34381.9	40027.9	41755	45675.1	53827.3	35165.1	45144.4
الأنشطة العقارية	17579.7	19055.1	20942.8	23334.2	26575.2	30262.0	34066	153041.9	174151.1	200678.7	235049.8
(أ) الملكية العقارية	9186	9948.4	10836.4	11932.9	13506.2	15398.0	17324	106337.2	122330.3	141703.1	166359
(ب) خدمات الأعمال	8393.7	9106.7	10106.4	11401.3	13069.0	14864.0	16742	46704.7	51820.8	58975.6	68690.8
الحكومة العامة	51754.6	56930.1	66723.6	79736.9	98575.0	114944.0	133688	150923.6	174233.9	213143.7	275687.9
خدمات التعليم والصحة والخدمات الشخصية	15117.8	16497.5	31643.8	33490.4	39465.8	45693.5	51503.4	79430.9	88414.5	101236.2	116609.5
(أ) التعليم	3190	3496.2	8376	9492.2	11132.9	12828.0	14558	29372.7	32486.2	37424.1	43017.7
(ب) الصحة	6020.7	6562.6	9646.5	10960.7	12971.1	14797.0	16595	36842.4	40875.4	46450.7	53693.6
(ج) الخدمات الأخرى	5907.1	6438.7	13621.3	13037.5	15361.8	18068.5	20350.4	13215.8	15052.9	17361.4	19898.2
الإجمالي العام	506511	581144.1	710387	855301.8	994055.1	1150589.6	1309905.7	1695096	1908314	2177820	2459025.3

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، **الكتاب الإحصائي السنوي** (أعداد متفرقة).

في نهاية الفترة محل الدراسة احتلت الصناعات التحويلية المركز الأول من حيث الأهمية النسبية للمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت مساهمتها نحو 16.6 بالمئة ثم جاء قطاع التجارة الداخلية ليسهم بنحو 13 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، ويحتل المركز الثاني من حيث الأهمية النسبية.

واحتل قطاع الصناعات الاستخراجية ليحتل المركز الثالث من حيث الأهمية النسبية لمساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حيث يسهم بنحو 12.7 بالمئة. وبهذا فإن قطاع الصناعة يحتل المركز الأول على الإطلاق لأنه يسهم بنحو 29.28 بالمئة من إجمالى الناتج المحلي الإجمالي لعام 2015/2014.

أما قطاع الزراعة فقد احتل المركز الرابع من حيث الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالى ويسهم بنحو 11.2 بالمئة لعام 2015/2014. ثم جاء قطاع التشييد والبناء ليسهم بنحو 4.8 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي ويحتل المركز السادس من حيث الأهمية النسبية، في حين احتلت الأنشطة العقارية (الملكية العقارية وخدمات الأعمال) المركز الخامس حيث ساهمت بنحو 9.6 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لعام 2015/2014.

من خلال التحليل السابق نجد أنه لا توجد قطاعات سيادية تسهم في الناتج المحلي بشكل كبير ولكن نلاحظ أن جميع القطاعات الاقتصادية تسهم مساهمات متواضعة تتراوح ما بين 17 ـ 10 بالمئة بينما تأتي باقي القطاعات بمساهمات محدودة حيث تتوزع معظمها ما بين 6 بالمئة و0.1 بالمئة. ولذا فإن برامج التنمية لا بد من أن تكون متوازنة وموزعة على القطاعات على حسب مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي حتى نحصل على معدل نمو مقبول وتنمية مستدامة ومؤثرة، ولكن المؤكد أن القطاعات الخدمية بدأت تأخذ مكان الصدارة بعد الصناعات التحويلية والاستخراجية وخدمات الحكومة العامة.

2 ـ تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة 2015/2004

يعتبر ميزان المدفوعات أحد المؤشرات الهامة التي يمكن من خلاله الحكم على القدرة الاقتصادية للاقتصاد القومي وذلك لأن ميزان المدفوعات يعكس القدرة التصديرية للاقتصاد؛ إضافة إلى قدرة الاقتصاد على جذب الاستثمارات الخارجية، فهو ملخص جيد للعلاقة بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي. هذا ويعكس ميزان المدفوعات القدرات الاستيرادية ومدى قدرة الاقتصاد القومي على تمويل الواردات ومدى وفرة العملة الأجنبية المضافة إلى الاحتياطي النقدي. وهو أحد المؤشرات المهمة التي تم إدراجها في المؤشرات الاقتصادية بوثيقة التنمية المستدامة لسنة 2030.

ووفقاً للتقسيم الحديث لميزان المدفوعات فإنه يشتمل على ثلاثة موازين:

ـ الميزان التجاري في المعاملات السلعية؛

ـ ميزان الخدمات والتحويلات ويتناول المعاملات الغير منظورة الخدمية، ويتضمن خدمة السفر ـ النقل ـ الاتصالات... إلخ؛

ـ ميزان المعاملات المالية والدخل حيث يتناول الأصول المالية والخصوم بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي.

وكلما كان الاقتصاد الوطني قوياً وأداؤه جيداً كلما حقق ميزان المدفوعات فائضاً يزيد الاحتياطات الدولية من النقد الأجنبي ويجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ويزيد كفاءة الاستثمار المحلي وقوة العملة المحلية. لهذا فإن مؤشرات قياس البعد الاقتصادي في وثيقة التنمية المستدامة في مصر 2030 تضمن نسبة صافي الميزان التجاري والميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر مستهدف للوصول إلى أهداف التنمية المستدامة رؤية مصر 2030. هذا ولقد سجلت وثيقة التنمية المستدامة رؤية مصر 2030 كما يوضح الجدول الرقم (3) هذه المؤشرات المطلوب تحقيقها:

الجدول الرقم (3)

بعض المؤشرات المستهدفة للتنمية المستدامة المدرجة في الوثيقة

المؤشر	الوضع الحالي	2020	2030
نسبة التجارة سلعية وخدمية إلى الناتج المحلي الإجمالي	37	45	65
نسبة صافي الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	−3.7	−3	1
نسبة الصادرات مرتفعة المكون التكنولوجي إلى إجمالي الصادرات الصناعية	1	3	6
صافي الاستثمارات الاجنبية المباشرة (مليار دولار)	6.37	15	30
قيمة مساندة الصادرات (مليار جنيه)	2.6	6	8

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية والإصلاح الإداري، **وثيقة التنمية المستدامة رؤية مصر 2030**.

ويلاحظ من الجدول الرقم (3) أن نسبة التجارة السلعية والخدمية إلى الناتج المحلي الإجمالي حالياً تبلغ 37 بالمئة ويستهدف زيادتها لتصل عام 2020 نحو 45 بالمئة ثم تزداد لتصل عام 2030 نحو 65 بالمئة.

أيضاً فإن صافي الميزان التجاري والمعاملات الرأسمالية تبلغ نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 3.7− بالمئة ومتوقع أن تصل عام 2020 نحو 3− بالمئة لتصل عام 2030 إلى نحو 1 بالمئة حتى تحقق أهداف التنمية المستدامة.

كذلك يشير الجدول إلى أن نسبة الصادرات مرتفعة المكون التكنولوجي نحو 1 بالمئة إلى إجمالي الصادرات الصناعية حالياً مستهدف زيادتها لتصل عام 2020 نحو 3 بالمئة ثم 6 بالمئة عام 2030 حتى نحقق أهداف التنمية المستدامة، يصل حجم صافي الاستثمارات الاجنبية المباشرة في مصر حالياً 6.37 مليار دولار يستهدف زيادتها لتصل عام 2020 نحو 15 مليار دولار أي بزيادة بلغت 138 بالمئة لترتفع لتصل عام 2030 نحو 30 مليار دولار بزيادة عن 2020 نحو 100 بالمئة.

كذلك تم عرض مؤشر قيمة مساندة الصادرات حيث تبلغ الآن 2.6 مليار جنيه مستهدف زيادتها لتصل عام 2020 نحو 6 مليارات جنيه بزيادة بلغت 131 بالمئة ثم يستهدف زيادتها لتصل عام 2030 نحو 8 مليارات جنيه بزيادة بلغت 33 بالمئة عن عام 2020 وذلك لتدعيم وتشجيع التصدير لكي يمكنه من المنافسة الدولية وذلك لتحسين عجز الميزان التجاري وبالتالى ميزان المدفوعات.

الجدير بالذكر أن المؤشرات المذكورة عالية هي عبارة عن مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التي تساعد على قياس التقدم الاقتصادي للاقتصاد القومي وعلى تحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد المصري حتى 2030. يوضح الجدول الرقم (4) تطور ميزان المدفوعات المصري خلال الفترة 2004 ـ 2013، حيث يتبين الآتي:

ـ يحقق الميزان التجاري المصري في بداية الفترة عام 2004 عجزاً بلغ نحو 6.6 مليار دولار يزداد ليصل عام 2013 إلى 23.4 مليار دولار بزيادة بلغت نحو 253 بالمئة ومعدل زيادة سنوي بلغ نحو 25 بالمئة.

ـ حقق ميزان الخدمات والدخل فائضاً عام 2004 ليصل 5.3 مليار دولار يتناقص ليصل عام 2013 نحو 3.9 مليار دولار بنقص بلغ 26.4 بالمئة ومعدل تناقص سنوي بلغ نحو 2.6 بالمئة سنوياً.

ويرجع ذلك إلى الظروف الاقتصادية التي مرت بها البلاد خلال أزمة عام 2008 حيث حقق ميزان الخدمات فائضاً خلال النصف الأول من الفترة الزمنية وحتى عام 2009 ثم بدأ في تحقيق عجز خلال النصف الثاني من الفترة محل الدراسة.

هذا ولقد وصل صافي ميزان الخدمات والدخل إلى أدنى مستوى له عام 2012 مع بداية ثورات الربيع العربى وبعد الأزمة الاقتصادية عام 2008 ليصل إلى مليار دولار ثم بدأ في التحسن مرة أخرى ليصل عام 2013 إلى نحو 3.9 مليار دولار.

ـ حقق ميزان السلع والخدمات والدخل عجزاً مطرداً خلال الفترة محل الدراسة ليصل العجز في نهاية الفترة إلى 27.3 مليار دولار وذلك لتأثير عجز الميزان التجاري والذي تبلغ به الواردات السلعية نحو 48.5 مليار دولار في حين الصادرات السلعية تبلغ نحو 25 مليار دولار.

ـ بلغ صافي التحويلات الجارية في بداية الفترة نحو 4.6 مليار دولار ثم تزيد لتبلغ في نهاية الفترة نحو 23.97 مليار دولار في حين أن ميزان الحساب الرأسمالي يحقق عجزاً في بداية الفترة عام 2004 ليصل إلى نحو 2.4 مليار دولار يزداد ليصل عام 2013 نحو 8.4 مليار دولار بزيادة بلغت نحو 28.4 بالمئة.

الجدول الرقم (4)

ميزان المدفوعات خلال الفترة 2004-2013

(مليون دولار)

السنوات	الميزان التجاري			ميزان السلع والخدمات والدخل صافي	ميزان السلع والخدمات والدخل	صافي التحويلات الجارية	ميزان الحساب الرأسمالي	صافي ميزان المدفوعات الكلي
	الصادرات السلعية	الواردات السلعية	الميزان التجاري					
2004	12274	18895	-6621	5291	-1330	4567	-2366	680
2005	16073	23956	-7883	4184	-3700	5748	6564	6316
2006	20545	28983	-8438	5399	-3039	5770	2430	3607
2007	24454	39354	-14900	7079	-7821	8322	4724	5463
2008	29849	49608	-19759	8670	-11089	9758	6466	1787
2009	23089	39907	-16818	5663	-11155	7960	2641	-180
2010	25024	46160	-21136	3101	-18035	12439	8613	1276
2011	27913	49485	-21572	1550	-23122	15221	-9560	-18331
2012	23174	52535	-29361	1090	-30452	19791	9550	-3824
2013	25094	48463	-23369	3899	-27268	23974	8427	2788
2014/2013(*)	26119	60181	-34062	979	-33083	30368	5295	1479
2015/2014(*)	22058	60843	-38785	4727	-34058	21876	17634	3725

(*) البنك المركزي المصري، التقرير الاقتصادي السنوي.

المصدر: جامعة الدول العربية، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** (أعداد متفرقة).

وبتحليل أداء الاقتصاد القومي خلال الفترة الأخيرة:

ـ تراجعت نسبة الصادرات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 8.6 بالمئة عام 2014/2013 لتصل عام 2015/2014 نحو 6.6 بالمئة بانخفاض بلغ نحو 23.3 بالمئة.

ـ تراجع نسبة الواردات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 19.9 بالمئة عام 2014/2013 إلى 18.3 بالمئة عام 2015/2014 بانخفاض بلغ نحو 8 بالمئة. وهذا يتضح من تراجع حجم التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال العامين المذكورين من 28.5 بالمئة إلى 24.9 بالمئة بنسبة تراجع بلغت نحو 12.6 بالمئة.

ـ أيضاً بلغت نسبة تغطية حصيلة الصادرات لمدفوعات الواردات نحو 43.4 بالمئة عام 2014/2013 انخفضت لتصل إلى 36.3 بالمئة عام 2015/2014 نظراً إلى ارتفاع قيمة الواردات بنسبة تفوق ارتفاع قيمة الصادرات.

ـ لوحظ أيضاً أن نسبة صافي ميزان الخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت عام 2014/2013 نحو 0.3 بالمئة وترتفع لتصل إلى 1.4 بالمئة عام 2015/2014 نظراً إلى التحسن الملحوظ من الجدول الرقم (4) في صافي ميزان الخدمات.

ـ لوحظ أيضاً أن الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغ عام 2014/2013 نحو 0.9– بالمئة واستمر في الانخفاض ليصل عام 2015/2014 نحو 3.7– بالمئة. وهذا نتيجة لانخفاض الحصيلة الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالمدفوعات الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ـ ارتفع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر إلى الناتج المحلي الإجمالي من 1.4 بالمئة عام 2014/2013 ليصل عام 2015/2014 نحو 1.9 بالمئة بتحسن نسبي بلغ نحو 35 بالمئة.

ـ ارتفع عدد شهور الواردات السلعية والخدمية التي تغطيها صافي الاحتياطات الدولية (نهاية حزيران/يونيو) من 2.9 إلى 3.4 شهر.

3 ـ تحليل مؤشرات استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي

يشير مصطلح استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي إلى الحالة الاقتصادية التي تستقر عندها قيم متغيرات الاقتصاد نتيجة تخصيص الموارد بالنسبة التي تؤدي إلى أن تغطي الأسعار التكاليف وأن تحصل عناصر الإنتاج على الدخول التنافسية مما يفقد الرغبة في التغيير، وهي حالة توازن الأجل القصير والنتيجة المترتبة على ذلك تعظيم العائد الاقتصادي والاجتماعي وتعظيم الناتج المحلي الإجمالي بما يوفر الظروف والعوامل المناسبة لإحداث تغيرات متتالية أو متوازية ومتزامنة لتلك المتغيرات خلال الفترات الزمنية المتعاقبة في الأجل الطويل، ومن ذلك: متغيرات الأسعار في القطاعات الاقتصادية المختلفة؛ ومتغيرات التجارة الخارجية (الصادرات والواردات)؛ ومتغيرات أسعار الصرف ومكونات الناتج المحلي الإجمالي... الخ. والآن نستعرض بعض مؤشرات استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي:

أ ـ مؤشر استقرار المستوى العام للأسعار

تشير أدبيات العلوم الاقتصادية إلى أن استقرار المستوى العام للأسعار في الأجل القصير يعد من أبرز مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، والعكس أيضاً صحيح حيث يمثل عدم استقرار الأسعار وعلى وجه الخصوص حالة الارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار لفترة زمنية معينة (التضخم) أبرز مظاهر الخلل في التوازن الداخلي للاقتصاد المحلي.

وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن التضخم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بثلاثة أنواع من الاختلالات[16]:

ـ **الأول**، الاختلالات في هيكل الاقتصاد الحقيقي بسبب نمو بعض القطاعات الاقتصادية وتخلف بعض القطاعات الأخرى حيث تخلق مجموعة من الاختناقات في جانبَي الطلب والعرض، تنعكس في نهاية الدورة الاقتصادية على الارتفاع في المستوى العام للأسعار وإعادة توزيع وتخصيص الموارد الاقتصادية من خلال مجموعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تسهم في إعادة التوازن بين المكونات الكلية للطلب والعرض على جملة الموارد الاقتصادية المتاحة في الاقتصاد.

ـ **والثاني**، الاختلالات في جانبي الموازنة العامة للدولة، فقد يترتب على عدم كفاية الإيرادات المحصلة بالموازنة العامة للدولة تغطية النفقات العامة لها، بما يترتب على ذلك وجود ظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة والذي تسعى الدولة إلى تغطيته من خلال بعض المصادر غير الآمنة عن أمثلة طبع مزيد من النقود وطرحها بالأسواق من أجل تمويل هذا العجز الظاهر بها، أو من خلال الاقتراض من البنوك فيزيد عبء الدين المحلي، ويفاقم ظاهرة العجز بالموازنة حيث يستتبع المزيد من عدم الاستقرار للأسعار وارتفاع معدلات التضخم مرة أخرى.

ـ أما **ثالث** الاختلالات، الاختلالات بين الاقتصاد العيني والاقتصاد النقدي ويعني أن كمية النقود التي تُطرح في الاقتصاد المحلي من خلال السلطات النقدية تفوق كمية الإنتاج التي يمكن للاقتصاد الوطني أن يقوم بها خلال فترة زمنية معينة ولتكن سنة. وتترتب على هذا الخلل ظاهرة التضخم، حيث تقوم كمية كبيرة من النقود بمطاردة كمية محدودة من المنتجات بما يزيد الطلب على المنتجات العينية فيرتفع سعرها ومع عدم قدرة الجهاز الإنتاجي على مواكبة الطلب على المنتجات تستمر الأسعار في الارتفاع ويصبح التضخم ظاهرة مزمنة تمارس آثارها السلبية في الكثير من المتغيرات الاقتصادية الأخرى بما فيها الاختلالين الأول والثاني واللذين سبق الحديث عنهما والدخول في إحدى الحلقات الجهنمية للاقتصاد والتي بمجرد أن تبدأ حتى تستمر في ممارسة الأثر السلبي في الاقتصاد الكلي، فتزداد قوة وشراسة ويصعب الفكاك منها على الأقل في الأجل القصير. وتبين اتجاهات التضخم خلال الفترة القصيرة الماضية الآثار المترتبة على الاختلالات الثلاثة السابقة حيث:

(16) إبراهيم العيسوي، **الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً: تحليل التطورات الاقتصادية الكلية منذ عام 1974 وبيان تداعياتها الاجتماعي مع تصور لنموذج تنموي بديل** (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2007)، ص 323.

ـ تشير بيانات الجدول الرقم (5) إلى تصاعد أرقام التضخم خلال الفترة من عام 2011 وحتى عام 2016، حيث ارتفع معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين[17] من 7.1 بالمئة خلال عام 2012 إلى 13.3 بالمئة خلال عام2016 وقد بلغ المتوسط السنوي للزيادة في أسعار المستهلكين 10 بالمئة سنوياً.

ـ وبالنسبة إلى الرقم القياسي الأساسي فقد صعد من 6.1 بالمئة في عام 2012 إلى 12.7 بالمئة عام 2016 وبمتوسط 8.9 بالمئة سنوياً ـ أما معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار الخضروات والفاكهة فقد ارتفع من 14.9 بالمئة في عام 2012 إلى 25 بالمئة عام2016. وحتى السلع والخدمات المحدد أسعارها من قبل السلطات الرسمي والتي يمكن اعتبارها سلعاً أساسية للمواطنين ولا سيَّما محدودي الدخل منهم، فقد ارتفع معدل تغيرها السنوي من 6.5 بالمئة في عام 2012 إلى 8.2 بالمئة في عام 2013 ثم 11.2 بالمئة عام 2014، واستمر في الارتفاع حتى وصل معدل التغير السنوي 15.8 بالمئة في عام 2015 ثم 9.1 بالمئة في عام 2016. وتؤكد جميع المؤشرات السابقة أن التضخم خلال فترة الخمس سنوات المنقضية كان يتزايد بمعدل يفوق 10 بالمئة سنوياً (10.2 بالمئة كمؤشر أسعار المستهلكين، 10.2 بالمئة كمؤشر السلع والخدمات المحدد أسعارها، 18.9 بالمئة لمؤشر أسعار الخضروات والفواكه، وذلك فيما عدا مؤشر الرقم الأساسي والذي بلغ 9 بالمئة سنوياً). ولأن معدلات التضخم التي تشير إلى مستوى آمن من الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية تقل عن 10 بالمئة أو حتى عن 5 بالمئة سنوياً[18] كما أن متوسط معدل التضخم السنوي في السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين كان في حدود 6 بالمئة في الدول النامية و2 بالمئة في الدول الصناعية. وعلى ذلك فإن معدلات التضخم السائدة الآن في الاقتصاد المصري لن تساعد على الاستقرار بل تعتبر أحد العوامل المسببة للقلاقل الاقتصادية والاجتماعية في المستقبل القريب ولا سيَّما الفترة الأخيرة والتي ارتفعت معدلات التضخم بها إلى مستويات غير مسبوقة؛ فقد تزايد الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين بنسبة 19.4 بالمئة والرقم القياسي الأساسي لأسعار المستهلكين بنسبة 20.7 بالمئة والرقم القياسي للسلع والخدمات المحدد أسعارها إدارياً بنسبة 19 بالمئة والخضر والفاكهة بنسبة 14 بالمئة وذلك خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

وبمقارنة نسب التضخم هذه مع المعدلات المستهدفة لرؤية مصر 2030 ـ المحور الاقتصادي؛ نجد أنها تراوحت ما بين 3 بالمئة إلى 5 بالمئة سنوياً، بما يشير إلى أن النسب الحالية تزيد كثيراً على النسب المستهدفة، وهو ما يزيد المسؤولية على أصحاب القرار الاقتصادي نحو العمل الجاد والهادف إلى النزول بمعدلات التضخم إلى المستويات الآمنة.

(17) حيث يشير التغير (إيجاباً أو سلباً) في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين إلى الارتفاع أو الانخفاض في معدلات التضخم خلال فترة زمنية معينة ولتكن سنة.

(18) طالبت التوصيات الخاصة بقواعد التنسيق النقدي في السوق المشتركة لدول الشرق والجنوب الأفريقي والكوميسا (Com ESA) النزول بمعدلات التضخم عن مستوى 10 بالمئة، كما أشارت المقترحات الخاصة بتقوية الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا (ECOWAS) الهبوط بمعدل التضخم إلى أقل من 10 بالمئة في عام 2000 وإلى أقل من 5 بالمئة في عام 2003. لمزيد من التفصيل انظر: المصدر نفسه.

الجدول الرقم (5)

نسب التغير في الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والسلع والخدمات المحددة إدارياً والخضروات والفاكهة خلال الفترة من عام 2011 وحتى عام 2016

(الأرقام بالنسبة المئوية)

السنوات	البيان			
	الرقم العام لأسعار المستهلكين	الرقم الأساسي لأسعار المستهلكين	السلع والخدمات المحدد أسعارها إدارياً	الخضروات والفاكهة
2016 تشرين الثاني/نوفمبر	19.427	20.731	18.624	13.898
2016 تشرين الأول/أكتوبر	13.563	15.716	12.641	4.619
2016 أيلول/سبتمبر	14.088	13.935	12.701	16.777
2016 آب/أغسطس	15.469	13.252	10.594	36.155
2016 تموز/يوليو	13.999	12.308	5.882	38.383
2016 حزيران/يونيو	13.969	12.371	8.137	33.648
2016 أيار/مايو	10.274	9.512	5.912	21.813
2016 آذار/مارس	9.015	8.415	1.912	25.439
2016 كانون الثاني/يناير	10.098	7.728	5.626	34.519
متوسط التغير خلال عام 2016	13.322	12.663	9.114	25.028
متوسط التغير خلال عام 2015	10.375	6.950	15.807	24.228
متوسط التغير خلال عام 2014	10.080	9.233	11.259	14.232
متوسط التغير خلال عام 2013	7.154	6.187	6.533	16.363
متوسط التغير خلال عام 2011	9.817	8.007	9.386	28.909

المصدر:

(1) Central Agency for Public Mobilization and Statistics (CAPMAS), and CBE calculations.

(2) Monthly and annual Data from January 2005 to December 2007 are based on the 1999/2000 Household Expenditure Survey; Monthly Data from January 2008 to August 2009 are based on the 2004/2005; Household Expenditure Survey; Monthly Data from September 2009 to Present are based on the 2008/2009 Household Expenditure Survey; Annual Data from January 2008 to July 2010 are based on the 2004/2005 Household Expenditure Survey; Annual Data from August 2010 to Present are based on the 2008/2009 Household Expenditure Survey.

(3) Core CPI excludes from the headline CPI regulated items and the most volatile food items, namely fruits and vegetables. For more information on Core CPI, consult the CBE's publication «The Core Inflation Measure», published 25 October 2009.

(4) Fruits and Vegetables do not include pulses, dried fruits and processed vegetables which are part of the Core CPI.

ب ـ مؤشرات نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي

تشير نتائج حسابات الموازنة العامة للدولة المرفقة بالجدول الرقم (6) خلال الفترة من 2011/2010 وحتى عام 2015/2014 إلى أنه خلال فترة الدراسة تعرض الاقتصاد المصري لمستويات مرتفعة من العجز الكلي بالموازنة العامة للدولة، فقد شهد العام المالي 2011/2010 عجزاً كلياً بالموازنة بلغت نسبته 9.8 بالمئة من الناتج المحلي ثم تصاعد بعد ذلك ليصل إلى 10.1 بالمئة، 13.4 بالمئة في عامي 2012/2011، 2013/2012 ثم ما لبث أن تراجع إلى 12.1 بالمئة، 12.9 بالمئة خلال العامين الأخيرين 2014/2013، 2015/2014.

ويرجع هذا الارتفاع في نسب العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى انخفاض قيمة الإيرادات المحصلة سنوياً نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بقيمة النفقات بالموازنة. وقد بلغت نسبة قيمة الإيرادات المحصلة إلى الناتج المحلي، 22 بالمئة، 21 بالمئة، 22 بالمئة، 24 بالمئة، 21.8 مقابل نسب الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي 32.3 بالمئة، 31.2 بالمئة، 34.9 بالمئة، 36.2 بالمئة، 34 بالمئة خلال نفس الفترة.

وبمقارنة مستويات نسب العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي مع المستويات الموصى بها كحد أقصي في دول الاتحاد الأوروبي وهو 3 بالمئة ونسب 10 بالمئة و5 بالمئة على الترتيب في كل من الكوميسا والإيكواس[19]، يتضح لنا وجود خلل في المالية العامة للدولة في حالة الاقتصاد المصري. وعلى الرغم من وجود هذه الخلل إلا أنه لا يبتعد كثيراً عن المستويات التي تحدث في الدول النامية طبقاً لتوصيات الكوميسا. كما أن خبرة الاقتصاد المصري في هذا المجال تشير إلى أن الموازنة العامة للدولة قد تعرضت لمستويات مضاعفة لهذه النسب في فترة السبعينيات والثمانينيات خلال الفترة من 1975 إلى 1991 حيث بلغت نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي 20 بالمئة سنوياً.

من الواضح أن فجوة الموارد بالموازنة مرتفعة حيث تزيد النفقات العامة بالموازنة بنسب كبيرة عن قيمة الإيرادات المحصَّلة سنوياً. ويرجع ذلك بالطبع إلى كثير من العوامل التي صاحبت نشوء ثورة 25 يناير عام 2011 من توقف عدد كبير من المصانع، وتراجع قيمة الصادرات وزيادة قيمة الواردات سنوياً بالإضافة إلى تقلص موارد السياحة وانخفاض عوائد المصريين العاملين بالخارج وهروب كمية لا بأس بها من موارد النقد الأجنبي للخارج.

(19) العيسوي، **الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً: تحليل التطورات الاقتصادية الكلية منذ عام 1974 وبيان تداعياتها الاجتماعي مع تصور لنموذج تنموي بديل**، ص 337 ـ 361.

الجدول الرقم (6)

فجوة الموارد بالموازنة العامة للدولة خلال الفترة (2011/2010 ـ 2015/2014)

البيان	2011/2010		2012/2011		2013/2012		2014/2013		2015/2014	
	تقديرات قطاع الموازنة	تقديرات قطاع الموازنة وبنك الاستثمار وصناديق التأمين	تقديرات قطاع الموازنة	تقديرات قطاع الموازنة وبنك الاستثمار وصناديق التأمين	تقديرات قطاع الموازنة	تقديرات قطاع الموازنة وبنك الاستثمار وصناديق التأمين	تقديرات قطاع الموازنة	تقديرات قطاع الموازنة وبنك الاستثمار وصناديق التأمين	تقديرات قطاع الموازنة	تقديرات قطاع الموازنه وبنك الاستثمار وصناديق التأمين
إجمالي الإيرادات	265286	302010	303622	348865	350322	403637	456788	519449	465241	532352
إجمالي النفقات	401866	440410	470992	516422	588188	644080	701514	759847	733350	830779
العجز النقدي	136580	138400	167370	167557	237866	240443	244726	240398	268109	298427
صافي حيازة الأصول المالية	−2120	−4262	−665	−1868	1853	6410	10713	14317	11321	16764
العجز الكلي	134460	134138	166705	165689	239719	246853	255439	254715	279430	315191
مصادر التمويل	134460	134138	166705	165689	239719	246853	255439	254715	279430	315191
التمويل المحلي	144295	135903	182411	184014	270624	244807	277319	258399	327728	296593
التمويل المصرفي	109583	107238	146374	145320	221338	222087	244363	240151	248454	248580
البنك المركزي	22115	22115	62574	62574	134177	134177	119349	119349	105724	105724

يتبع

تابع

البنوك الأخرى	87468	85123	83800	82746	87161	87910	125014	120802	142730	142856
التمويل غير المصرفي	34712	28665	36037	38694	49286	22720	32956	18248	79274	48013
من بنك الاستثمار القومي	1861	0	−1666	0	−1595	0	−3513	0	−1792	0
من صناديق التأمينات	10875	0	1498	0	25646	0	26261	0	34365	0
من مصادر غير مصرفية أخرى	21049	21049	37590	37590	25034	25034	6373	6373	596	596
اقتراض من بنك الاستثمار القومي	0	6689	0	2489	0	−2515	0	8040	0	1312
الحسابات الخاصة بالهيئات الاقتصادية	927	927	−1385	−1385	201	201	3835	3835	46105	46105
الاقتراض الخارجي	5022	5022	−9062	−9062	20270	20270	4022	4022	−25119	−25119
أخرى، منها:	3553	11623	622	−1997	−13148	19803	−25387	−7191	−35987	30909
فروق إعادة التقييم	3922	3922	1533	1533	11357	11357	1242	1242	549	549
صافي متحصلات الخصخصة	22	22	0	0	12	12	−315	−315	0	0
متحصلات الخصخصة	22	22	0	0	12	12	35	35	0	0

يتبع

تابع

مساهمة الخزانة في صندوق إعادة الهيكلة	0	0	0	0	0	0	350	350	0	0
الفرق بين القيمة الاسمية والحالية لأذون الخزانة	−7419	−7419	−11376	−11376	−6791	−6791	−1051	−1051	−9540	−9540
غير محدد	−14935	−14935	2577	2577	−42605	−42605	−391	−391	21799	21799
العجز أو الفائض النقدي/الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	10	10.1	10.1	10.1	12.9	13	11.5	11.7	11	12.2
العجز أو الفائض الكلي/الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	9.8	9.8	10.1	10	13	13.4	12.1	12.2	11.4	12.9
الإيرادات/الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	19.3	22	18.3	21.1	19	21.9	24.7	21.7	19	21.8
النفقات/الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)	29.3	32.1	28.4	31.2	31.9	34.9	36.2	33.4	30	34

(*) تقديرات قطاع الموازنة وبنك الاستثمار وصناديق التأمين.

المصدر: وزارة المالية، طبقاً للتبويب الجديد للموازنة العامة والذي أعد وفقاً لدليل إحصاءات المالية للحكومة الصادر عن صندوق النقد الدولي لسنة 2001، وبعد إجراء آخر تعديلات.

ج ـ مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي

نتيجة لفجوة الموارد التي تحدثنا عنها سابقاً وما ترتب عليها من عجز بالموازنة العامة للدولة، فقد استمر الدين العام بالارتفاع، حيث يشير الجدول الرقم (7) إلى تزايد الدين المحلي من 1044.9 مليار في عام 2011/2010 إلى 2116.4 مليار في عام 2015/2014 وهو ما يشير إلى تضاعف قيمة الدين المحلي خلال فترة الخمس سنوات 2011/2010 وحتى عام 2015/2014، وبالطبع هذه الزيادة الهائلة قد جاءت نتيجة للزيادة السنوية التدريجية في قيمة الدين العام وبمتوسط عام 15.4 بالمئة سنوياً.

ولم يقتصر الدين العام على الدين المحلي وإنما لجأت السلطات النقدية في مصر إلى الاستدانة من الخارج تلبية لحاجات التنمية، وقد استمر الدين الخارجي حول نسبة 15 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. وبإضافة الدين الخارجي إلى الدين المحلي نجد أن إجمالي الدين العام يرتفع من 1253.3 مليار جنيه في عام 2011/2010 إلى مستوى 2478 مليار جنيه في عام 2015/2014 أي إنه تضاعف خلال فترة الخمس سنوات الماضية وبنسبة تزيد عن 100 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الأربع سنوات من 2012/2011 وحتى 2015/2014[20].

من الواضح أن هذه النسب بالغة الارتفاع مقارنة بالنسبة القصوى المحددة في دول الاتحاد الأوروبي (اتفاقية ماستريخت)[21] وهي 60 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. كما أن هذه النسب لا تتفق مع ما تم وضعه بوثيقة استراتيجية التنمية لمصر لعام 2030 حيث تستهدف النزول بنسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى مستوى 85.7 بالمئة عام 2020 في المرحلة الأولى ثم النزول إلى مستوى أفضل عام 2030 حيث تنخفض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى مستوى 75 بالمئة. وعلى الرغم من هذا الطموح المغالى فيه، إلا أن المستويات المقترحة لا تصل إلى النسبة القصوى المحددة في دول الاتحاد الأوروبي (60 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي).

ومن الواضح أيضاً قدرات وإمكانات دول الاتحاد الأوروبي على استيعاب النسب المرتفعة من الدين العام نظراً إلى الوفرة النسبية في الموارد وإمكانات التوظيف في استخدامات مضمونة وعالية العائد مقارنة بإمكانات دول العالم النامي ومنها مصر. وبناءً على ذلك نرى أن هذه النسب المرتفعة لا تتفق وهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي تحدثت عنه المحاور الرئيسية لاستراتيجية التنمية المستدامة ورؤية مصر 2030 والذي من خلاله تم تحديد نسبة الدين العام بنحو 50 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

(20) البنك المركزي المصري، التقارير السنوية للأعوام من عام 2011/2010 وحتى عام 2015/2014.

(21) العيسوي، المصدر نفسه، ص 384.

الجدول الرقم (7)

تطور قيمة الدين المحلي والخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من عام 2011/2010 وحتى عام 2015/2014

(القيمة بالمليار جنيه مصري)

المؤشرات	2011/2010	2012/2011	2013/2012	2014/2013	2015/2014	ملاحظات
الناتج المحلي الإجمالي	1371.259	1541.718	1753.616	2102.546	2429.85	-
الدين الخارجي:						
الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	15.2	13.5	17.3	15.6	14.9	التطور سلبي
الديون الخارجية قصيرة الأجل/إجمالي الدين الخارجي (بالمئة)	7.9	8.4	16.3	7.9	5.4	التطور إيجابي نسبياً
خدمة الدين الخارجي/الصادرات السلعية والخدمية (بالمئة)	5.7	6.1	6.4	7.3	12.7	التطور إيجابي نسبياً
الدين المحلي:						
إجمالي الدين المحلي	1044.9	1238	1527.4	1816.6	2116.4	-
الإجمالي العام للدين (محلي + خارجي)	1253.3	14460.1	1830.7	2144.5	2478	-
إجمالي الدين المحلي/الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	76.2	80.3	87.1	86.4	87.1	التطور إيجابي نسبياً
إجمالي الدين العام (المحلي والخارجي)/الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	91.4	101.8	104.4	102	102	التطور سلبي

المصدر: البنك المركزي المصري، التقارير السنوية للأعوام من عام 2011/2010 وحتى عام 2015/2014.

4 ـ مجموعة مؤشرات القيمة المضافة

يشير مفهوم القيمة المضافة إلى قيمة كل جديد يضاف إلى ثروة المجتمع. وبالمعنى الاقتصادي يشير المفهوم إلى كل قيمة يمكن إضافتها إلى السلع والخدمات التي تنتج في المجتمع والتي في مجموعها تشكل الناتج المحلي الإجمالي. والقيمة المضافة خلال فترة معينة ولتكن عام بهذا المعنى تعد أحد المكونات الأساسية للاستقرار الاقتصادي والمجتمعي. فالاقتصاد القادر على توليد قيمة مضافة أعلى يصبح أكثر استقراراً من الاقتصاد الآخر نظراً إلى ما يترتب على ذلك من زيادة في درجة التوظف وزيادة الناتج المحلي الإجمالي التي تنعكس على التحسن في دخل الفرد وتحقيق مزيد من الرفاهية للفرد والمجتمع.

وتتوزع القيمة المضافة في الاقتصاد ما بين القطاعات الثلاثة الأساسية: قطاع الصناعة وقطاع الخدمات والقطاع الزراعي، ويعد القطاع الصناعي أهم القطاعات المولدة للقيمة المضافة والمساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي نظراً إلى قدرة القطاع على تقديم منتجات وسلع جديدة تسهم في تلبية الطلب الاستهلاكي والإنتاجي في ذات الوقت. كما أن هذا القطاع لديه القدرة على استيعاب أعداد كبيرة من الأيدي العاملة، علاوة على قدرة القطاع على الاستيعاب والمساهمة في التطور التكنولوجي وذلك مقارنة بكل من قطاعي الزراعة والخدمات. وتشير بيانات البنك الدولي في الجدول الرقم (1 ـ 9) إلى التطور الذي حدث في هيكل القيمة المضافة خلال الفترة من عام 2005 وحتى عام 2015. فقد انخفضت مساهمة القطاع الزراعي في توليد القيمة المضافة من 14.8 بالمئة عام 2005 إلى 11.2 بالمئة عام 2015 بينما ارتفعت مساهمة قطاع الخدمات من 47.5 بالمئة إلى 52.5 بالمئة، وظلت مساهمة القطاع الصناعي على حالها عند 36.3 بالمئة خلال نفس فترة العشر سنوات من عام 2005 وحتى عام 2015.

وهذه المؤشرات تؤكد عدم التطور في القطاع الصناعي وعدم النمو، فمعدلات نمو القيمة المضافة بالقطاع الصناعي كما تشير البيانات ـ انخفضت من 3.7 بالمئة، 10.5 بالمئة خلال عامي 2005، 2006 إلى 1.5 بالمئة، 1 بالمئة خلال عامي 2014 و2015، بالإضافة إلى الانخفاض الذي شهده القطاع خلال السنوات الأخرى في تلك الفترة. وإذا تركنا الصناعة بالمعنى الواسع (والذي يشمل الصناعة التحويلية والتعدين والبترول، التشييد والكهرباء والماء والغاز) وانتقلنا إلى تحليل مؤشرات حركة التصنيع خلال الفترة من 2005 وحتى عام 2015، نجد أن مؤشرات القيمة المضافة بالصناعة التحويلية لا تشير إلى أي تطور يذكر في حركة التصنيع، فمساهمة الصناعة التحويلية في القيمة المضافة الإجمالية ظلت راكدة طيلة فترة الدراسة بل وتراجعت بنسبة 1.4 بالمئة في عام 2015 مقارنة بعام 2005 حيث انخفضت مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي من 17.7 بالمئة في عام 2005 إلى 16.5 بالمئة في عام 2015 بينما ارتفعت هذه القيمة في الاقتصادات النامية والناشئة إلى 20.5 بالمئة في عام 2014. ومما يزيد من حالة الصناعات التحويلية سوءاً، أن التدهور الذي حدث بهذا القطاع كان أكثر تأثيراً في

المكونات الأكثر حيوية وديناميةوأهمية داخل قطاع الصناعة التحويلية[22]. فقد تراجعت نسب مساهمة كل من صناعات الآلات ومعدات النقل، وصناعة الغزل والنسيج من 11.6 بالمئة، 10.1 بالمئة على التوالي من إجمالي القيمة المضافة بالصناعة التحويلية في عام 2005 إلى 3.5 بالمئة، 3.8 بالمئة في عام 2015، كما انخفضت مساهمة القيمة المضافة لصناعات الغذاء والمشروبات والتبغ من 19.2 بالمئة في عام 2005 إلى 10.9 بالمئة في عام 2015.

كما أن معدلات النمو السنوي لحركة التصنيع في مصر شهدت أيضاً تدهوراً ملحوظاً بعد فترة الازدهار التي شهدتها فترة العامين 2008/2007، حيث ارتفع معدل النمو خلالهما إلى (7.3 بالمئة و8 بالمئة على التوالي سنوياً). فقد انخفض معدل النمو السنوي من 4.4 بالمئة خلال عام 2005 إلى 2.8 بالمئة خلال عام 2015، وكما يشير تقرير التنمية الصناعية لعام 2016، فإن تراجع حركة التصنيع، قبل الأوان، أي في مرحلة مبكرة من التنمية، بالإضافة إلى الآثار السلبية التي يمارسها على الدخل والتشغيل[23]، فإنه يمكن أن يهدد قطاع الخدمات في العمل كمحرك بديل للنمو حيث يرتبط قطاع الخدمات بعلاقة ارتباط قوية بالقطاع الصناعي، ومن ثم فإن تدهور الصناعة وتخلفها يؤدي إلى تخلف قطاع الخدمات وجعله لا يتسم بالدينامية، وقد تسود أنشطة الخدمات المتخلفة وغير المتطورة بالإضافة إلى الخصائص غير المحفزة للنمو واعتماد هذه الأنشطة على المهارات المنخفضة والإنتاجية المنخفضة والأنشطة غير القابلة للتصدير أو الاستيراد، وهذه الأنشطة لا تتصف بعوائد متزايدة أو إمكان الزيادة التراكمية في الإنتاجية، وليس من المحتمل أن تكون محركة للنمو، كما أنها لا تمكن الاقتصاد من تحقيق قفزة في أنشطة الخدمات الدينامية الجاذبة للنمو.

وبالرجوع إلى استراتيجية 2030/2020[24] نجد أنها أكدت أن نسبة القيمة المضافة الصناعية إلى الناتج المحلي الإجمالي الحالية لا تتجاوز 12.5 بالمئة، وتستهدف أن تصل إلى 18 بالمئة في المرحلة الثانية من الاستراتيجية عام 2030. وبالنظر إلى هذه المؤشرات يتضح مدى تواضعها مقارنة بالواقع الحالي لنسبة القيمة المضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ فقد ارتفعت نسبة القيمة المضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الصناعة التحويلية خلال السنوات الأخيرة من 15.9 بالمئة في عام 2012 إلى 16.2 بالمئة ثم 16.4 بالمئة وأخيراً صعدت إلى 16.6 بالمئة خلال الأعوام 2013 و2014 و2015 على التوالي. انظر الجدول الرقم (8).

(22) منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، **تقرير التنمية الصناعية لعام 2016: دور التكنولوجيا والابتكار في التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة** (فيينا: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، 2015).

(23) جودة عبد الخالق، **الصناعة والتصنيع: الواقع والمستقبل حتى عام 2020** (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2005)، ص 145 ـ 185.

(24) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

الجدول الرقم (8)

التطور في القيمة المضافة على مستوى قطاعات الاقتصاد الوطني

السنوات	المؤشرات											
	المنسوجات والملابس الجاهزة/ القيمة المضافة في التصنيع	صناعات تحويلية/ القيمة المضافة في التصنيع	الآلات ومعدات النقل/ القيمة المضافة في التصنيع	الأغذية والمشروبات/ القيمة المضافة في التصنيع	المواد الكيمياوية بالمئة من القيمة المضافة في التصنيع	القيمة المضافة الصناعية بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي	القيمة المضافة في الصناعة التحويلية بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي	القيمة المضافة الصناعية معدل النمو السنوي بالمئة	القيمة المضافة في الصناعة التحويلية النمو السنوي بالمئة	القيمة المضافة في الخدمات بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو السنوي في القيمة المضافة من قطاع الخدمات بالمئة	القيمة المضافة فى الزراعة بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو السنوي في القيمة المضافة من قطاع الزراعة
2005	11.69	43.14	10.16	19.29	15.68	36.33	17.77	3.70	4.42	48.79	5.68	14.87	3.25
2006	13.23	42.99	7.13	20.44	16.19	38.42	16.98	10.52	5.79	47.50	5.03	14.06	3.24
2007	_	_	_	_	_	36.76	16.11	7.500	7.26	49.16	7.52	14.07	3.68
2008	_	_	_	_	_	37.91	16.25	6.621	8.027	48.86	8.582	13.22	3.34
2009	_	_	_	_	_	37.55	16.55	5.47	3.72	48.82	4.33	13.62	3.17
2010	5.754	58.72	4.215	16.39	14.90	37.52	16.88	4.049	5.063	48.48	6.412	13.99	3.474
2011	_	_	_	_	_	37.63	16.50	0.458	−0.949	47.85	2.959	14.51	2.721
2012	3.56	68.18	3.813	10.94	13.49	38.77	15.97	0.999	0.736	50.08	3.058	11.13	2.919
2013	_	_	_	_	_	38.88	16.19	0.605	2.267	50.12	3.149	10.99	3.002
2014	_	_	_	_	_	39.01	16.40	1.523	4.773	49.89	2.609	11.08	3.006
2015	_	_	_	_	_	36.31	16.58	1.030	2.899	52.49	4.730	11.18	3.002

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية، قاعدة بيانات البنك الدولي، للسنوات من 2005 وحتى 2015.

5 ـ مجموعة مؤشرات القدرة التنافسية[25]

أ ـ مؤشر التنافسية العالمي

خلص تقرير التنافسية العالمي إلى أن بعض سياسات التحفز المالي لم تكن كافية للحفاظ على معدلات نمو اقتصادي جيدة، وأكد ضرورة اقتران هذه السياسات بإصلاحات حقيقية في التنافسية، وأن الاستثمار في الابتكار يوازي أهمية الاستثمار في البنية التحتية وتطوير المهارات.

ويعتمد مؤشر التنافسية العالمية على 114 عاملاً لقياس التنافسية، ويتم توزيع هذه العوامل على اثنتي عشرة مجموعة أساسية تشمل: الاقتصاد الكلي، البيئة، الصحة والتعليم الأساسي، التعليم العالي والتدريب، المؤسسات، البنية التحتية، التعليم العالي والتدريب، كفاءة سوق السلع، كفاءة سوق العمل، تطوير السوق المالي، الاستعداد التقني، حجم السوق، تعقيد الأعمال، والابتكار، وهذا الصعود المتتابع في نسبة القيمة المضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي يؤكد أن هدف الوصول إلى نسبة 18 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لن ينتظر طويلاً حتى عام 2030، بل من الممكن أن يتحقق في فترة أقل من ذلك كثيراً، وهذا يعني أن آلية وضع الأهداف للاستراتيجية التنموية لم تكن على مستوى عالٍ من الدقة ولم تأخذ تطورات الواقع في الاعتبار.

إن التطورات التي حدثت في الاقتصاد العالمي والتغيرات التي طرأت في البيئة الاقتصادية العالمية جعلت الدول أكثر اهتماماً بموضوع التنافسية كأداة لتحقيق واستدامة النمو والرفاه الاجتماعي، وقد نتج من هذا الاهتمام إعادة النظر في مفهوم التنافسية وتوسيعه وإخراجه من نطاق «الميزة التنافسية الظاهرة» المفهوم الريكاردي المعتمد على وفرة الموارد الطبيعية وعوامل الإنتاج إلى مجال الميزة التنافسية المكتسبة والتي يتم تطويرها من خلال السياسات الهادفة والموجهة نحو بناء القدرات التنافسية الوطنية.

وبناءً على ذلك فقد أصبح مفهوم التنافسية يعني للدول الأداء النسبي الحالي والكامن للاقتصاد الوطني وبخاصة للقطاعات التي تتعرض للمنافسة من قبل الاقتصادات الأجنبية. أشار تقرير التنافسية العالمي لعام 2016/2015 إلى تقدم الاقتصاد المصري ثلاثة مراكز محتلاً المركز الرقم 116 من بين 140 دولة حول العالم خلال العام 2016/2015 مقارنة بالمركز 119 خلال العام 2015/2014. وتقدمت مصر مرة أخرى في عام 2017/2016 مركزاً واحداً حيث صعدت إلى المركز 115. من المجالات المهمة التي ساعدت على تحسين موقع الاقتصاد المصري على مؤشر التنافسية العالمي مجال البنية الأساسية بما شهده من تحسن في البنية الأساسية للموانئ والبنية الأساسية لحركة النقل الجوي والنقل بالسكك الحديد والتحسن في توفير الكهرباء والذي صعد من المرتبة 121 إلى المرتبة 101 فيما بين العامين 2015/2014، 2016/2015 إلى غير ذلك من مجالات التحسن في البنية الأساسية.

(25) World Economic Forum, *Global Competitiveness Index – Reports, 2014/2015, 2015/2016, 2016/2017.*

ب ـ مؤشر ممارسة الأعمال الدولي

شهد مؤشر سهولة ممارسة الأعمال تقدماً كبيراً حيث انتقل الاقتصاد المصري من المرتبة 95 في عام 2015/2014 إلى المرتبة 85 في عام 2016/2015. وقد جاء هذا التقدم في مجالات هامة بهذا الخصوص، حيث شهد مؤشر سهولة عمليات الإنتاج، الانتقال من المركز 120 في عام 2015/2014 إلى المركز 108 في عام 2016/2015. كذلك شهد مؤشر تعميق سلاسل القيمة الوصول إلى المرتبة 73 في عام 2016/2015 بعد أن كان في المرتبة 81 في عام 2015/2014. وبالرجوع إلى استراتيجية التنمية المستدامة 2030/2020 نجد أنها تستهدف تحسين مؤشر سهولة ممارسة الأعمال حتى تصل إلى الترتيب ذي الرقم 100 في المرحلة الأولى عام 2020 والمستوى 30 في المرحلة الثانية عام 2030.

وفي مجال تطوير أسواق المال كان التقدم واضحاً، حيث انتقل الاقتصاد المصري من المرتبة 125 في عام 2015/2014 إلى المرتبة 111 في عام 2016/2015 وقد جاء هذا التحسن نتيجة للتغيرات الإيجابية التي حدثت في هذا المجال، فقد انتقل مؤشر متانة البنوك من المركز 110 في عام 2015/2014 إلى المركز 70 في عام 2016/2015. وكذلك الحال لمعظم المؤشرات الأخرى من أمثلة مؤشر توفر رأس المال المخاطر ومؤشر تنظيم أسواق الأوراق المالية، وسهولة الوصول إلى القروض والتمويل من خلال أسواق الأصول المحلية (الأسواق المالية) والتي شهدت مؤشراتها جميعاً تحسناً بدرجة أو بأخرى كما هو واضح من الجدول الرقم (9).

ج ـ مؤشر بنية الاقتصاد الكلي

على الرغم من التحسن الذي طرأ على المركز التنافسي للاقتصاد المصري خلال الثلاث سنوات الماضية؛ وعلى الرغم من التطورات الإيجابية التي شهدتها المكونات الرئيسية لمؤشر التنافسية العالمي، إلا أن الاقتصاد المصري يواجه تحدياً أساسياً يتعلق بمؤشر بيئة الاقتصاد الكلي حيث تراجعت مصر من المركز 118 في عام 2014/2013 إلى المركز 134 في عام 2016/2015؛ أي أن مصر فقدت 16 مركزاً خلال عام واحد، وقد جاء هذا التراجع نتيجة للتغيرات التي حدثت على المؤشر العام للتضخم والذي تراجع ترتيب مصر فيه من المركز 118 في عام 2015/2014 إلى المستوى 133 في عام 2016/2015. وعلى الضد من ذلك فإن المؤشر العام للترتيب الائتماني، والذي تحسنت فيه مصر من المستوى 112 في عام 2014/2013 إلى المستوى 105 في عام 2015/2014 حيث المستوى الأفضل؛ يتراوح بين (صفر ـ 100). أما المؤشرات الأخرى فقد تحسنت بدرجات قليلة حيث تحسنت نسبة الديون الحكومية إلى الناتج المحلي من المستوى 125 إلى المستوى 124 وكذلك نسبة الادخار إلى الناتج والتي تحسنت من المركز 122 إلى المركز 110 فيما بين عامي 2015/2014، 2016/2015، وكذلك عجز الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ولمزيد من المؤشرات يمكن مراجعة التقرير العالمي للتنافسية للأعوام 2014/2013، 2015/2014، 2016/2015. وبالنظر إلى استراتيجية التنمية لمصر عام 2030/2020 نجد أنها تستهدف التحسن في تنافسية الاقتصاد المصري، إذ تعمل الاستراتيجية على تحسين الترتيب العالمي لتنافسية الاقتصاد المصري في المرحلة الأولى بحلول عام 2020 بهدف رفع ترتيب مصر إلى

المستوى 90 مقارنة بالترتيب الحالي 115. وأن يستمر التحسن في الترتيب الدولي في المرحلة الثانية حتى يصل إلى المستوى الثلاثين في عام 2030.

وبإعادة النظر في التطور المستهدف لترتيب مصر على مؤشر التنافسية العالمي، نجد أنه يستهدف حدوث تحسن في المؤشر العام للتنافسية بعدد خمسة وعشرين مركزاً في المرحلة الأولى وحتى عام 2020. بينما يستهدف أن يحدث التحسن في المرحلة الثانية بعدد 60 مركزاً؛ أي التحسن من المستوى 90 على مؤشر التنافسية العالمي إلى المستوى 30 بحلول عام 2030. ونرى أن هذا الهدف مغالى فيه كثيراً؛ حيث تزداد صعوبة الصعود إلى المستويات العليا كلما ارتفع الاقتصاد إلى مستويات أعلى. بالإضافة إلى المشاكل الهيكلية التي يواجهها الاقتصاد المصري في المرحلة الحالية، وفي الفترات القادمة حيث الخلل في مكونات الاقتصاد الكلي وكذلك الحال بالنسبة إلى مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال والتي تستهدف استراتيجية التنمية عام 2030/2020 الوصول إلى الترتيب 100 ثم الوصول بنهاية عام 2030 إلى الترتيب 30 على مستوى المؤشر الدولي للتنافسية.

الجدول الرقم (9)

ترتيب دولة مصر على مؤشر التنافسية العالمية
خلال الفترة من عام 2015/2014 وحتى عام 2017/2016

المؤشرات	2015/2014	2016/2015	2017/2016	ملاحظات
مؤشر التنافسية العالمية	119	116	115	التطور إيجابي
المؤشرات الفرعية:	-	-	-	-
مؤشر البنية الأساسية	100	91	96	التطور إيجابي نسبياً
مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي	118	137	134	التطور سلبي
مؤشر كفاءة أسواق السلع	118	125	112	التطور إيجابي نسبياً
مؤشر كفاءة سوق العمل	140	-	135	التطور سلبي
مؤشر تطور أسواق التمويل	125	119	111	التطور إيجابي
مؤشر حجم الأسواق	29	24	25	التطور إيجابي نسبياً
مؤشر سهولة ممارسة الأعمال	95	89	85	التطور إيجابي
مؤشر الاختراع	124	120	122	التطور إيجابي نسبياً

المصدر: World Economic Forum, *Global Competitiveness Index-Reports, 2014/2015 2015/2016, 2016/2017.*

6 ـ رصد أهم عوامل نجاح وفشل استراتيجية التنمية المستدامة في مصر

يشير تحليل مؤشرات استراتيجية التنمية إلى النتائج التالية:

أولاً، فشل استراتيجية التنمية المستدامة في تقدير بعض الأهداف الموضوعة وأهمها:

أ ـ زيادة معدل النمو الحقيقي بنسبة 138 بالمئة حتى عام 2020 وزيادته بعد ذلك بنسبة 20 بالمئة حتى عام 2030. في حين أن مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال المرحلة الأولى وحتى 2020 يتوقع زيادته بنسبة 16.4 بالمئة لتصل الزيادة إلى نحو 150 بالمئة في المرحلة الثانية وحتى 2030.

ب ـ أن نسبة القيمة المضافة الصناعية إلى الناتج المحلي الإجمالي الحالية لا تتجاوز 12.5 بالمئة حالياً، وتستهدف الوصول إلى 15 بالمئة في المرحلة الأولى، ثم تصعد إلى 18 بالمئة في المرحلة الثانية من الاستراتيجية في عام 2030. وبالنظر إلى هذين المؤشرين يتضح مدى تواضعهما مقارنة بالواقع الحالي لنسبة القيمة المضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي الفعلية، حيث بلغت نسبة القيمة المضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الصناعة التحويلية خلال السنوات الأخيرة 15.9 بالمئة في عام 2012 وارتفعت إلى 16.2 بالمئة ثم 16.4 بالمئة وأخيراً 16.6 بالمئة خلال الأعوام 2013، 2014، 2015 على التوالي.

ج ـ أن تنخفض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من نحو 92.7 بالمئة حالياً لتصل عام 2020 إلى نحو 85.7 بالمئة تم تستمر في الانخفاض لتصل عام 2030 نحو 75 بالمئة، أي بانخفاض بلغ نحو 8 بالمئة حتى 2020 ليصل هذا الانخفاض نحو 19 بالمئة بحلول 2030 وبمعدل متوسط بلغ نحو 1.8 بالمئة سنوياً.

د ـ أيضاً تم اقتراح أن يرتفع مؤشر عدد شهور الواردات السلعية التي يغطيها صافي الاحتياطات الدولية من ثلاثة أشهر حالياً لتصل إلى 6 أشهر بحلول عام 2020؛ أي بزيادة 100 بالمئة، وتستمر في الارتفاع لتصل عام 2030 نحو 10 شهور بزيادة بلغت نحو 66.7 بالمئة مقارنة بعام 2020. وهذا يعني تضاعف صافي الاحتياطات الدولية من الدولار أي أربعة أضعاف في حالة ثبات تنمية الواردات. وهذه تعتبر توقعات متفائلة جداً في ظل الظروف الاقتصادية الحالية مع الزيادة المضطردة في عدد السكان.

هـ ـ تم التنبؤ بمعدل التضخم أنه سوف ينخفض من 11.8 بالمئة ليصل بحلول 2020 نحو 8 بالمئة ويستمر في الانخفاض ليصل عام 2030 (3 ـ 5 بالمئة)، وهذا أيضاً مع موجات التضخم التي يعانيها الاقتصاد القومي الآن صعب تحقيقها لأنها مع انتهاج السياسات الاقتصادية الحالية زاد التضخم ليتعدى 16 بالمئة فكيف ينخفض ليصل إلى 8 بالمئة عام 2020؟

و ـ أخيراً وليس آخراً، الخلط الشديد بين عناصر الرؤية والاستراتيجية، كما أنهما لم يميزا بين عناصر الاستراتيجيات، والسياسات، والبرامج. بالإضافة إلى أنهما لم يتضمنا محور بناء مجتمع

ديمقراطي حديث، ومحور استتباب الأمن الداخلي والأمن القومي فأصبحت الرؤية بلا إطار سياسي أو اجتماعي[26].

ثانياً، تشير البيانات الواقعية للمؤشرات المستخدمة في بناء استراتيجية التنمية إلى النتائج الآتية:

(1) أن معدل النمو الاقتصادي في فترة الخمس سنوات الماضية لم يتعدَّ (4.2) في حين أن الاستراتيجية تستهدف تحقيق معدل نمو يبلغ 10 بالمئة في المرحلة الأولى ومعدل نمو (12 بالمئة) في المرحلة الثانية.

(2) لا توجد قطاعات سيادية تسهم في الناتج المحلي بقدر كبير، ولكن نلاحظ أن جميع القطاعات الاقتصادية لها مساهمات متواضعة تتراوح ما بين 17 ـ 10 بالمئة، في حين أن مساهمات القطاعات المتبقية محدودة؛ حيث تتوزع معظمها ما بين 6 بالمئة و0.1 بالمئة. ولذا فإن برامج التنمية لا بد أن تكون متوازنة وموزعة على القطاعات بحسب مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي حتى نحصل على معدل نمو مقبول وتنمية مستدامة ومؤثرة، وأن القطاعات الخدمية بدأت تأخذ مكان الصدارة بعد الصناعات التحويلية والاستخراجية والخدمات الحكومية.

(3) شهد الميزان التجاري المصري في بداية الفترة عام 2004 عجزاً بلغ نحو 6.6 مليار دولار ثم ازداد ليصل عام 2013 إلى 23.4 مليار دولار؛ بزيادة بلغت نحو 253 بالمئة ومعدل زيادة سنوي بلغ نحو 25 بالمئة.

(4) ميزان السلع والخدمات والدخل يشهد عجزاً مطرداً خلال الفترة محل الدراسة ليصل العجز في نهاية الفترة إلى 27.3 مليار دولار وذلك لتأثير عجز الميزان التجاري والذي تبلغ به الواردات السلعية نحو 48.5 مليار دولار في حين الصادرات السلعية تبلغ نحو 25 مليار دولار.

(5) تبلغ صافي التحويلات الجارية في بداية الفترة نحو 4.6 مليار دولار تزيد لتبلغ في نهاية الفترة نحو 23.97 مليار دولار، في حين أن ميزان الحساب الرأسمالي يحقق عجزاً في بداية الفترة عام 2004 يبلغ نحو 2.4 مليار دولار يزداد ليصل عام 2013 نحو 8.4 مليار دولار بزيادة بلغت نحو 28.4 بالمئة.

(6) أيضاً بلغت نسبة تغطية حصيلة الصادرات لمدفوعات الواردات نحو 43.4 بالمئة عام 2014/2013 انخفضت لتصل إلى 36.3 بالمئة عام 2015/2014 نظراً إلى ارتفاع قيمة الواردات بنسبة تفوق ارتفاع قيمة الصادرات.

(26) موقع وزرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري 2016، مصر 2030، <http://www.mop.eg.com>.

انظر أيضاً: إبراهيم العيسوي، «العدوان على الدستور يزداد... ونفتقد مناخ تحقيق التنمية (حوار) 1 ـ 2،» جريدة **المصري اليوم**، 2017/9/4.

(7) بلغ عجز الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي بعام 2014/2013 نحو 0.9– بالمئة واستمر في الارتفاع ليصل عام 2015/2014 نحو 3.7– بالمئة. وهذا نتيجة لانخفاض الحصيلة الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالمدفوعات الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

(8) ارتفع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر إلى الناتج المحلي الإجمالي من 1.4 بالمئة عام 2014/2013 ليصل عام 2015/2014 نحو 1.9 بالمئة بتحسن نسبي بلغ نحو 35 بالمئة.

(9) ارتفاع عدد شهور الواردات السلعية والخدمية التي تغطيها صافي الاحتياطات الدولية (نهاية حزيران/يونيو) من 2.9 إلى 3.4 شهر.

(10) تحسن نسبة الميزان الكلى إلى الناتج المحلي الإجمالي من 0.5 بالمئة عام 2014/2013 لتصل إلى نحو 1.1 بالمئة عام 2015/2014.

خلاصة

ـ بعد دراسة المؤشرات السابقة يتضح لنا أن الأداء الحالي للاقتصاد الوطني لا يشير إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الأجل القصير؛ فمعدلات التضخم السائدة الآن لا تسهم في تحقيق هذا الاستقرار في المستقبل القريب، ولا سيَّما في الفترة الأخيرة والتي ارتفعت معدلات التضخم بها إلى مستويات غير مسبوقة. كما تشير نتائج حسابات الموازنة العامة للدولة إلى أن الاقتصاد المصري قد واجه مستويات مرتفعة من العجز الكلي. فقد شهد العام المالي 2011/2010 عجزاً كلياً بالموازنة بلغت نسبته 9.8 بالمئة من الناتج المحلي ثم تصاعد بعد ذلك ليصل إلى 10.1 بالمئة، 13.4 بالمئة في عامي 2012/2011، 2013/2012، ثم ما لبث أن تراجع إلى 12.1 بالمئة، 12.9 بالمئة خلال العامين الأخيرين 2014/2013، 2015/2014.

ـ بمقارنة مستويات نسب العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي مع المستويات المحددة بوثيقة الاستراتيجية 11.5 بالمئة في الوقت الحالي، ونسبة 7.5 بالمئة، خلال المرحلة الأولى من الاستراتيجية في عام 2020، ثم نسبة 2.28 بالمئة خلال المرحلة الثانية من الاستراتيجية في عام 2030؛ يتضح لنا وجود خلل في المالية العامة للدولة في حالة الاقتصاد المصري يحول دون تحقيق الاستقرار الاقتصادي المنشود.

ـ نتيجة لذلك فقد تضاعف الدين العام خلال فترة الخمس سنوات الماضية وبنسبة تزيد على 100 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. وهذه النسب تعد بالغة الارتفاع مقارنةً بالنسب القصوى المحددة بوثيقة استراتيجية التنمية ورؤية مصر لعام 2030. وبناءً على ذلك نرى أن هذه النسب المرتفعة من العجز لا تتفق أيضاً وهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي تحدثت عنه المحاور الرئيسية لاستراتيجية التنمية المستدامة ورؤية مصر 2030.

ـ على مستوى التنافسية، بالرغم من التطورات الإيجابية التي شهدتها المكونات الرئيسية لمؤشر التنافسية العالمي للاقتصاد المصري، إلا أنه يواجه تحدياً أساسياً يتعلق بمؤشر بيئة الاقتصاد الكلي

حيث تراجعت مصر من المركز 118 في عام 2014/2013 إلى المركز 134 في عام 2016/2015، أي أنها فقدت 16 مركزاً خلال عام واحد، بينما تستهدف استراتيجية التنمية لمصر عام 2030/2020، التحسن في الترتيب العالمي لتنافسية الاقتصاد المصري في المرحلة الأولى؛ أي أن يصعد ترتيب مصر إلى المستوى 90 في عام 2020 مقارنة بالترتيب الحالي 115. وأن يستمر التحسن في الترتيب الدولي في المرحلة الثانية حتى يصل إلى المستوى الثلاثين في عام 2030. وهذا التباطؤ في التحسن على مؤشر التنافسية لا يشير أيضاً إلى إمكان الاستقرار في الأجل القصير.

ـ يمكن القول إن مصر قد تبنت ثلاثة أنواع من استراتيجيات التنمية الاقتصادية في الفترة منذ قيام ثورة يوليو وحتى الوقت الحاضر. وتشير الدراسة إلى أن استراتيجية التنمية الأولى قد جاءت مشبعة بمبادئ استراتيجية التنمية المتوازنة ممزوجة مع مبادئ وسياسات استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية. وقد كانت الخطة الخمسية الأولى من أنجح الخطط القومية التي تبنتها مصر خلال الفترة (1961/1960 ـ 1966/1965)، حيث ساهمت في تحقيق معدلات نمو مرتفعة بلغت 6.4 بالمئة في المتوسط سنوياً. بينما انتقلت مصر إلى مرحلة جديدة من أداء الاقتصاد الوطني بعد حرب أكتوبر عام 1973، وقد غلب عليها طابع الليبرالية الاقتصادية والتحول إلى اقتصاد السوق، وتشابهت إلى حد كبير مع سياسات ومبادئ استراتيجية النمو غير المتوازن من حيث انسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية وشجعت الدولة القطاع الخاص ودعمته بأساليب عديدة وقد تم تسميتها بمرحلة «الانفتاح الاقتصادي». وعلى الرغم من النجاح الذي تحقق في هذه الفترة من تخفيف الضغط المالي على الدولة نتيجة إعادة فتح قناة السويس أمام الملاحة الدولية، وزيادة نشاط حركة السياحة إلى مصر وانتعاش اقتصادات الدول العربية النفطية واستيعابها لأعداد هائلة من قوة العمل المصرية بحيث انعكس على ارتفاع معدلات النمو السنوي التي بلغت 9 بالمئة في المتوسط سنوياً، إلا أن الوضع الاقتصادي قد تغير مع منتصف الثمانينيات، وذلك نتيجة لتغير الظروف الدولية من ناحية من أمثلة انهيار أسعار النفط، ونتيجة لعدم تناسب الاستراتيجية التي اتبعتها الدولة لظروف وطبيعة الاقتصاد المصري في ذلك الوقت. ونتيجة للعاملين السابقين فقد ارتفعت المديونية الخارجية لمصر من 3 مليارات دولار عام 1970 إلى 18 ملياراً عام 1980، بل واستمرت في الزيادة حتى بلغت 48 مليار دولار عام 1990، وانخفض معدل النمو السنوي إلى 2 بالمئة. وقد ارتفع متوسط معدل التضخم إلى 18 بالمئة، وعجز الموازنة العامة للدولة إلى 20 بالمئة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وقد استمر هذا الوضع البائس حتى قيام حرب الخليج الثانية عام 1990. وأُرغمت مصر على تنفيذ اتفاقيات الإصلاح الاقتصادي مع كل من صندوق النقد والبنك الدوليين بعد موافقة دول نادي باريس على إسقاط نصف ما على مصر من ديون شريطة أن تلتزم مصر بثلاثة برامج رئيسية للاتفاقيات: برنامج التثبيت الاقتصادي؛ برنامج التكيف الهيكلي؛ وبرنامج البعد الاجتماعي. وعلى الرغم من جودة الآمال والأهداف التي رُسمت لهذه البرامج إلا أن السياسات التي تضمنتها لم تناسب طبيعة المرحلة التي كان يمر بها الاقتصاد الوطني، ونتيجة لذلك فقد انعكس تنفيذ هذه البرامج بالسالب على أداء الاقتصاد والمجتمع.

ـ أخيراً فقد اعتمدت مصر على استراتيجية التنمية المستدامة كاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد جاءت هذه الاستراتيجية بناء على «رؤية القيادة السياسية لمصر عام 2030، حيث يتوقع أن يتحول الاقتصاد المصري إلى اقتصاد تنافسي متنوع يقوم على المعرفة والابتكار والتوظيف الأمثل لمفردات وعناصر المكان وقدرات وعبقرية الإنسان... إلخ». ومع ذلك، فالمؤشرات الواردة في هذه الدراسة لا تشير إلى تحقق الأهداف التي تبنتها هذه الاستراتيجية، وذلك لعدم تناسب الاستراتيجية مع مرحلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها الاقتصاد الوطني □

صدر حديثاً عن مركز دراسات الوحدة العربية

الإنسانية في مواجهة النيوليبرالية

د. باسل البستاني

بدأ الموقف المعارض لهيمنة النيوليبرالية فعلياً في تتابع أيضاً مع «نهج التنمية البشرية» (1990)، تبعته أجندة «الأهداف الإنمائية للألفية» (2000 – 2015)، ونموذج «الثروة الشاملة» (2012)، وأجندة «أهداف التنمية المستدامة» (2016 – 2030)، وانفتاح دينامية «صناديق الثروة السيادية» كآلية على الصعيد المالي الدولي.

هذا الكتاب يوّثق ويحاور بالتفصيل انطلاقة ومسار زخم التيارين الإنساني والنيوليبرالي بكل مكوناتهما، لينتهي برصد تعاظم القناعة بأن نظام الرأسمالية النيوليبرالية قد بلغ مداه وأنه يسير نحو نهايته. في مقابل وجود علائم لارتقاء البديل المتمثّل بكينونة ثلاثية مدمجة اقتصادية واجتماعية وبيئية تلتئم في حاضنة الاستدامة. إنها بشائر ولادة نهج «التنمية الإنسانية الشاملة». وتلكم هي بداية حصاد المواجهة.

238 صفحة
الثمن: 12 دولاراً أو ما يعادلها